



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مطبوعة في مقياس

التشخيص المالي

SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لطلبة السنة الاولى ماستر تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية

واققتصاد دولي.

إعداد الدكتور:

دردوري لحسن

السنة الجامعية

2015 - 2014

مقدمة:

يعتبر مقياس التشخيص المالي أحد أبرز المقاييس المهمة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لما له من أهمية بالغة في الحياة العملية للطالب بعد تخرجه، إذ يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي، حيث يقدم للطالب المهارات الضرورية لتحليل وضعية للمؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

ومن خلال هذه المطبوعة سنحاول إبراز الجوانب الرئيسية للتشخيص المالي بشكل مبسط من خلال تقسيم هذا العمل إلى عدة فصول، نبين من خلالها مختلف التقنيات والأساليب والأدوات التي يوظفها علم التشخيص المالي من أجل ضمان أحسن تسيير للوظيفة المالية بالمؤسسة والحفاظ على سلامة توازنها المالية.

الفصل الأول: مدخل للتشخيص المالي

المحور الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة

المحور الثاني: التشخيص المالي

المهارات المستهدفة

- إكتساب المفاهيم الرئيسية حول مجال تطبيق التشخيص المالي
- إكتساب المفاهيم الرئيسية حول أهمية أهداف وطرق القيام بالتشخيص المالي ونتائجه

المحور الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة

تمهيد: تعتبر المؤسسة من الركائز الأساسية للحياة الاقتصادية والنواة الرئيسية للاقتصاد باعتبارها مصدر للثروة والممول الأساسي للأسواق بالمنتجات، وبالتالي لا بد من البحث عن أحسن الطرق لتسيير المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف متنوعة؛ سواء للمتعاملين معها من عملاء، أو الموردين أو المالكين أو المساهمين بحيث يتعامل المسير المالي مع وضعيات مالية متنوعة تتسم كلها بارتفاع درجة مخاطرتها لذلك يتوجب عليه قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الوضعيات يستلزم عليه إجراء تشخيص شامل للوضعيات المالية للمؤسسة

أولاً: مفهوم المؤسسة:

يمكن تعريف المؤسسة بأنها اندماج عدة عوامل بهدف انتاج او تبادل سلع او خدمات مع اعوان اقتصاديين اخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به¹

لا يوجد هناك مفهوم موحد للمؤسسة وذلك بسبب تعقد طبيعة هذا الكيان الاقتصادي ووجوده في محيط يتسم بالتعقيد وسوف نحاول إعطاء مفهوم للمؤسسة وذلك وفقا لوجهات نظر مختلفة وأهمها:²

1- المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل: تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين، فبعد ما يتم إنتاج السلع والخدمات توجه هذه المنتجات إلى البيع وينجر عن ذلك مداخل يطرح منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة ونجد ما يسمى بالقيمة المضافة والتي تعبر عن الرصيد الهام الذي يظهر لنا مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض، والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل صافي للمؤسسة لان هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة وأبرزهم الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة.

2- المؤسسة وحدة إنتاج وتوزيع: وفقا لهذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها وذلك من أجل القيام بإنتاج سلع وخدمات توجه للتسويق، وبالتالي يمكن اعتبار المؤسسة بأنها عون اقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير الجزء الأول: تحليل مالي، الجزائر، 1990، ص 14.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 2، 2011، ص ص 21-23.

3- المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية: تعتبر المؤسسة قاعدة للقرارات الاقتصادية لأنها تلعب دورا هاما في الاقتصاد فالقرارات التي تتخذها المؤسسة تؤثر في الكثير من الجوانب في الحياة الاقتصادية المهمة، وتختلف هذه القرارات باختلاف الظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة بالمؤسسة ومن جانب آخر تختلف باختلاف المعايير التي تعتمدها المؤسسة فيمكن لهذه القرارات أن تتعلق بالزمن القصير، المتوسط، أو الطويل؛ بحيث ينجر على هذه القرارات العديد من المسؤوليات لذلك لا بد أن تتسم عملية اتخاذ القرار بالدقة والتركيز ولا يكون ذلك إلا إذا استندت تلك القرارات على أسس علمية ودقيقة.

4- المؤسسة خلية اجتماعية: يركز هذا المفهوم على العنصر البشري والذي يعتبره النقطة الأساسية لنشاط المؤسسة، فالمؤسسة تقوم بتوظيف يد عاملة وبالتالي فهي تقوم بواجب اجتماعي ووظيفة اجتماعية حساسة وذلك بتوفيرها لعدة احتياجات يكون هؤلاء العمال بأمس الحاجة لها، وبالتالي ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار المؤسسة تجمع بشري يسعى لتحقيق أهداف المختلفة.

5- تعريف المؤسسة كنظام: من خلال هذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المتفاعلة بينها والمترابطة والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وتقوم الطريقة النظامية على دراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات والتفاعلات الموجودة بين هذه العناصر، وتتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية وهي: (النظام الفرعي التجاري والنظام الفرعي الإنتاجي والنظام الفرعي المالي) ويتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد، وبما أن الأنظمة الفرعية للمؤسسة متفاعلة فيما بينها فان ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يرمي لتحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة.

ويتمثل الهدف العام للمؤسسة في التكيف مع المحيط العام للمؤسسة وينقسم بدوره إلى أهداف فرعية كل على حسب النظام الفرعي، فمثلا الهدف التجاري يتمثل في التكيف مع المحيط التجاري للمؤسسة والهدف الفرعي الإنتاجي يتمثل في التكيف مع المحيط الإنتاجي للمؤسسة وأما الهدف الفرعي المالي فيتمثل في التكيف مع المحيط المالي.

ثانيا: الوظيفة المالية:

تعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف في منظمات الأعمال فلا يمكن للمنشأة أن تقوم بأنشطتها المختلفة من إنتاج وتسويق وتوزيع وبحث وتطوير... الخ دون أن توفر الأموال اللازمة لتمويل هذه النشاطات، وهو ما يؤكد

طبيعة العلاقات المتشابكة والتداخل الذي يربط الوظيفة المالية بمختلف الوظائف الأخرى ويبين صعوبة تحديد مجالها ونطاقها مقارنة بالوظائف الأخرى.

1- تعريف الوظيفة المالية: تعرف بانها الوظيفة التي تهتم بتجميع الاموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الاهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الاخرى.

وتعرف بانها مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية إلى تمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها، فالوظيفة المالية تتجلى في المهام التي يقوم بها المسيرين الماليون من وضع لخطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة بتوظيف مختلف الأساليب والأدوات والتقنيات المتعارف عليها في المجال المالي.¹

2- أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة: الوظيفة المالية هي تلك الإدارة المالية التي تهتم بتنظيم حركة الأموال أي التدفقات النقدية الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية التي عليه في الوقت المناسب من أجل عدم تعرض المشروع إلى عسر مالي، فالوظيفة المالية تحتوي على مجموعة من الوظائف المتعلقة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بكل أنواعها (التحليلية والعامة)، إضافة إلى قرارات التمويل والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية والإحصائيات وتسيير السيولة والمخاطر المالية بكل أنواعها فجميع هذه الوظائف موجودة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويمكن إبراز أهمية الوظيفة المالية في النقاط الآتية:

- ✓ تسمح الوظيفة المالية بمراقبة التدفقات النقدية وتسييرها وذلك وفقا لقواعد وأسس التوازن المالي.
- ✓ تضمن الوظيفة المالية التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة سواء بالقروض قصيرة الأجل أو المتوسطة أو الطويلة.
- ✓ تساهم الوظيفة المالية في مساعدة المسيرين الماليين في الإدارة العليا في رسم سياسة مالية تمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة لاسيما فيما يخص امتلاك الأصول الثابتة.

¹ انظر: - زغيب مليكة بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 6.

- الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 25

✓ تساعد وتساهم الوظيفة المالية في رسم قواعد التخطيط المالي والموازنات التقديرية للمنشأة، كما تسهر على دفع المصاريف والنفقات وفي المقابل تقوم بتحصيل الحقوق والمستحقات.

3- أهداف الإدارة المالية: هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها، فالهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو البقاء والنمو والازدهار، ومن أجل أن تحقق المنشأة هذا الهدف لا بد لها أن تحقق أهدافا مساندة أخرى من أجل الوصول لتحقيق الهدف الرئيسي، ويمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:¹

أ- تعظيم الأرباح: يعني تنظيم الأرباح الوصول لتحقيق مستوى ملائم من الأرباح، وهو المستوى الذي لا يقل على المستوى الذي تصل إليه المشاريع المماثلة (المؤسسات الأخرى) والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس المخاطر، ويمكن الحكم على فاعلية القرارات في منشأة معينة من خلال حجم الأرباح المتحقق، لذلك تسعى دوما المؤسسات لتبني القرارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وتجنب القرارات المؤدية لتقليل من الأرباح ويمكن قياس الأرباح بعدة طرق أبرزها:

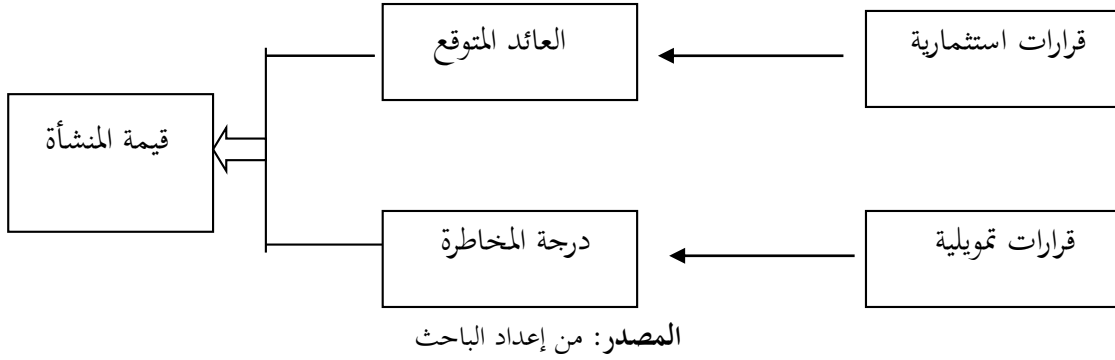
- العائد على حقوق الملكية.
- العائد على الموجودات.
- الفرق بين النفقات والإيرادات.
- العائد على الأموال المستثمرة.
- الزيادة في المخرجات عن المدخلات.

وبالتالي فان المؤسسات الاقتصادية تسعى لتحقيق أرباح ملائمة من أجل ضمان بقائها واستمراريتها، والسبب في أهمية تحقيق الأرباح كمعيار لاتخاذ القرارات لأنها تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المنشأة وبالتالي تعتبر معيارا ومقياسا للحكم على الأداء الاقتصادي.

ب- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة: ويعني ذلك مضاعفة ثروة المنشأة أو مضاعفة القيمة الصافية لها، وتعظيم القيمة المالية للمنشأة ناتج عن قراراتها الاستثمارية والتمويلية لأنها تؤثر بشكل كبير على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد والشكل التالي يبين ذلك:

¹ انظر: - عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي، الادارة المالية: النظرية والتطبيق، دار المسيرة، الأردن، ط 4، 2011، ص ص 26-29.
- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص 8-9.
- علي عباس، الادارة المالية في منظمات الاعمال، الأردن، 2002، ص ص 31-32.

شكل رقم (01): القرارات المؤثرة في قيمة المنشأة



ويمكن التعبير عن مضاعفة القيمة السوقية للمنشأة بتعظيم القيمة السوقية لسعر سهم المنشأة في سوق الأوراق المالية، ويعتبر هذا الهدف أكثر أهمية من تركيز المؤسسة على تعظيم الأرباح لأنه يأخذ بعين الاعتبار توقيت الحصول على التدفقات النقدية أي القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المصاحبة لهذه التدفقات، كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر هي علاقة طردية بحيث تزداد العوائد المتوقعة كلما زادت درجة المخاطر للحصول على هذا العائد.

ج- تحقيق سيولة ملائمة: السيولة تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة عند استحقاقها، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها إضافة إلى ذلك تحصيل ذممها بالدرجة الأولى والحصول على التمويل اللازم من مصادر أخرى بالدرجة الثانية، فيقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع أي للمنشأة من أجل مقابلة الالتزامات المالية التي عليها من أجل عدم تعرض المؤسسة لعسر مالي، ويمكن تعريف السيولة بما يلي:

- ✓ السيولة هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر.
- ✓ السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها.
- ✓ السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة من أجل مواجهة الالتزامات عند استحقاقها.

د- الربحية: تعتبر الربحية هدف أساسي ورئيسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وهدف يسعى إليه المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وتعتبر أيضا وسيلة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استعمال الموارد الموجودة بحوزتها، وتعمل المؤسسة على تحقيق الربحية من خلال القرارات المتعلقة بطريقة استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها من أجل اقتناء مختلف أنواع موجوداتها، إضافة لقرار الاستثمار نجد قرار التمويل وهو

القرار المتعلق بطريقة اختيار المصادر التي سيتم من خلالها الحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة من أجل تمويل الاستثمار في موجوداتها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السيولة والربحية هدفين متلازمين ولكنهما متعارضان ووظيفة المسير المالي هو التوفيق بينهما بحيث أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فالربحية تستوجب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة وذلك لارتفاع عائدها وهذا الأمر يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المنشأة لمخاطر عالية.

هـ- النمو: يعتبر هذا الهدف بمثابة محصلة للأهداف السابقة زيادة على عوامل أخرى وهو ما يسمح للمؤسسة بالتوسع و الاستثمار ويرتكز على مدى قدرة المؤسسة على تعظيمها للثروة انطلاقاً من الأرباح المتراكمة التي تحققها.

4- وظائف الإدارة المالية: يمكن الإمام بأهم الوظائف فيما يلي:¹

أ- التخطيط المالي: يعتبر التخطيط من أبرز وظائف الإدارة المالية لأنه هو الركيزة الأساسية، والتخطيط ليس وليد الساعة وإنما عرف منذ القديم خصوصاً إذا رجعنا لقصة سيدنا يوسف عليه السلام والذي اعتمد على عنصرين رئيسيين في التخطيط الأول يتمثل في التنبؤ بما ستكون عليه الأحداث في المستقبل والثاني فهو تحديد الهدف المراد الوصول إليه.

ولقد عرفه "هينري فايول" بأنه محاولة التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل ومنه يمكن تعريف التخطيط بأنه عبارة عن عملية حساب للمستقبل ومحاولة التنبؤ به ووضع الخطوط الرئيسية لمستقبل مالي مأمون، فأولى مهام المدير المالي وضع خطط مالية، لأن أي مشروع قائم هو بحاجة إلى المال للتشغيل والتوسع فلا يمكن معرفة حاجة هذا المشروع من المال إلا بعد عملية التخطيط وذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية قصيرة الأمد والطويلة وذلك حسب طبيعة الوضعية، بحيث يعتمد المسير المالي على العديد من أساليب التخطيط الحديثة والتي تتضمن حساب الدخل والمصاريف والتدفقات النقدية ورأس المال العام والموازنة النقدية والموازنة الرأسمالية وذلك من أجل أن يحدد مسبقاً حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

ب- القيام بتنظيم الوظيفة المالية (الحصول على الأموال): يعتبر الحصول على الأموال من الوظائف الأساسية للإدارة المالية فتدبير الأموال كنشاط يبدأ ببداية المنشأة ويتواصل بتواصل نشاطها، فعندما ترغب المؤسسة في الحصول على الأموال اللازمة بواسطة إصدار الأسهم، يقوم المسير المالي بإعداد نشرة الإصدار من أجل تعريف المستثمرين

¹ عدنان تايه العجمي، مرجع سابق، ص 22.

بالمشروع، أما إذا أرادت المنشأة الحصول على التمويل من البنوك فيقوم المسير المالي بإعداد المعلومات الأساسية عن النشاط الذي من أجله يطلب القرض مبينا فيه كيفية استخدام القرض وكيفية تسديده مع الفوائد... الخ، ويمكن أن تقوم المنشأة بطرح سندات يتم بيعها للجمهور مباشرة، وفي كل هذه الحالات تظهر لنا مهام المسير المالي في الحصول على الأموال وكيف أنه يأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه الأموال وتكلفتها والمخاطر الناتجة عنها ومحاولة الحصول على أحسن هذه المصادر.

ج- الرقابة المالية: تمكن الرقابة المالية من تقييم أداء المشروع وذلك بمقارنة الأداء مع الخطط الموضوعة من أجل التعرف على الصعوبات التي تعترض هذه الخطط والقيام بحل هذه الصعوبات وحل الانحرافات وتصحيحها، وبالتالي فإن على المسير المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يستطيع من خلاله مراجعة الأداء الفعلي مع الخطط الموضوعة عن طريق تقارير الأداء والتي تمكنه من اكتشاف الانحرافات ومنه البحث عن أسباب حدوثها ثم معالجتها.

د- استثمار الأموال (إدارة رأس المال): إن الأموال الموجودة لدى أي مؤسسة تكون محدودة وتتميز بالندرة لذلك جاء الاهتمام باستعمال المال بالشكل الأمثل، وإذا ما أرادت المؤسسة النجاح لابد أن تستخدم هذه الأموال من أجل أن تعطي أعلى عائد ممكن وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالعائد لذلك يتوجب على المسير المالي المقارنة بين العديد من البدائل مثل صرف الأموال على الأبحاث أو التطوير أو على عمالة إضافية أو شراء مخزون سلعي أو شراء آلات جديدة... الخ، ومن هنا بدأ استخدام المعايير الاستثمارية للمفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل إمكانية قياسها على أسس علمية سليمة لذلك أصبح التركيز على إدارة الأصول من مهام الإدارة.

هـ- قرارات توزيع الأرباح: تتضمن سياسات توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها على شكل أسهم مجانية وأيضا تتضمن المحافظة على استقرار معدلات التوزيع على المدى المتوسط والطويل.

المحور الثاني: التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، ومن خلاله يتم التعرف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.

أولا: مفهوم التشخيص المالي:

قبل التطرق لمفهوم التشخيص المالي نتطرق إلى موضوع التسيير المالي باختصار.

1- تعريف التسيير المالي: يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يركز ويهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويستعمل في تحقيق ذلك العديد من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة ومختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي.

2- الخطوات العملية للتسيير المالي: لكي يحقق التسيير المالي أهدافه يقوم المسير المالي بانتهاج الخطوات التالية:¹

أ- التشخيص المالي: يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الحالة المالية للمؤسسة وذلك بالاستعانة بأدوات التحليل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات توجيهية تحكم هذه الوضعية، وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف للحالة المالية وإيجاد الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في نقاط الضعف من جهة والمحافظة على نقاط القوة التي تعتبر المرآة العاكسة لنجاح أي مؤسسة.

ب- اتخاذ القرارات المالية: عندما يقوم المسير المالي بالحصول على المؤشرات التوجيهية المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة كالمعايير الخاصة بالتوازن المالي والمردودية والنشاط الاستغلالي والنسب المالية وتطور السيولة، يمكن له أن يتخذ القرارات المالية سواء كانت متعلقة بالجانب الاستثماري أو الجانب التمويلي أو تلك القرارات المتعلقة بالجانب الاستغلالي للمؤسسة أو قرارات مالية متعلقة بتسيير المخاطر المالية.

ج- الرقابة المالية: من خلال الرقابة المالية يتم الوقوف على الأداء المالي للمؤسسة وذلك عن طريق مقارنة ما تم التوصل إليه من نتائج فعلية مع الأهداف المسطرة وفق عملية التخطيط المالي، وذلك من أجل تحديد الاختلالات ووضع الإجراءات التصحيحية الضرورية عن طريق قرارات مالية جديدة.

وبالتالي فالتشخيص المالي هو عبارة عن عملية سابقة للتسيير المالي ومتضمنة فيها فقبل اتخاذ القرارات المالية تمر عملية التسيير بتحليل الوضعية المالية من اجل اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة.

3- تعريف التشخيص المالي: يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

ويعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.

¹ الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 38.

فعملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

ثانيا: أهمية التشخيص المالي:

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

1. تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
2. تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
3. تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
4. تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
5. تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
6. استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
7. اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.
8. إمكانية السماح بالافتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الافتراض المتوفر.

ثالثا: أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة ومنهجية إلى:¹

1. تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
2. فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.
3. تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.

¹ خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 47-48

4. يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.

5. يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.

6. يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة.

7. يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني

ومنه نلاحظ أن التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا من تمهم وضع المؤسسة.

رابعا: خطوات التشخيص المالي:

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:

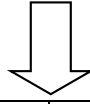
1. تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها).
2. الفترة الزمنية المعينة بالدراسة.
3. اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص.
4. جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
5. إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.
6. التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
7. التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.
8. القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن تلخيص أهم خطوات التشخيص المالي في الشكل الموالي:

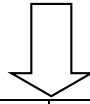
شكل رقم (02): خطوات التشخيص المالي

خطوات التشخيص المالي	مثال: دراسة ملف قرض
<p>1. تحديد الهدف من عملية التحليل:</p> <ul style="list-style-type: none">• تمهيدا لاتخاذ القرار؛• حل مشكلة معينة؛• تشخيص الوضع المالي؛• ... الخ.	<p>يحتاج البنك المقرض لتشخيص خزينة مؤسسة مقترضة للوقوف على ملاءتها المالية قبل اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض.</p>
<p>2. اختيار منهج التحليل المناسب:</p> <ul style="list-style-type: none">• تحليل السيولة والاستحقاق والنسب المالية؛• تحليل المعادلة الأساسية للخبزينة؛• تحليل جداول تدفقات الخبزينة؛• تحليل حسابات النتيجة.	<ul style="list-style-type: none">• تشخيص قدرة المؤسسة على السداد؛• تشخيص التوازن المالي؛• تشخيص الخبزينة ومصادر التمويل؛• تشخيص ربحية المؤسسة وتطور أنشطتها.
<p>3. جمع وتشكيل المعطيات:</p> <ul style="list-style-type: none">• المعطيات المحاسبية:<ul style="list-style-type: none">○ إعادة تبويب، تصنيف ومعالجة المعطيات؛○ اختيار وبناء المؤشرات المناسبة، المترابطة والمتكاملة؛○ إعداد الميزانية، جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير، الجداول المالية... إلخ.• المعطيات الأخرى: جمع معلومات عن القطاع، المنافسين، السوق، الأعوان الاقتصاديين ومختلف المتعاملين مع المؤسسة... إلخ.	<ul style="list-style-type: none">• إعادة بناء الميزانية تبعا للمنهج المستخدم والهدف من التحليل؛• استخراج النسب وبناء المؤشرات وأدوات التحليل؛• تحليل الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال واستخراج نسب دوران عناصر الاستغلال؛• مراجعة التقديرات والدراسات السوقية، وتحليل فرص نجاح المنتجات الجديدة؛

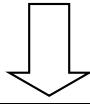
<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة الشكل القانوني وتوافقه مع المصادر التمويلية المتاحة. 	
---	--



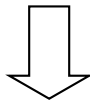
<p>4. الحساب:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حساب المؤشرات المالية لعدة سنوات متتالية؛ • اختيار وحدة القياس: مبالغ، نسب مئوية، بالأيام، • بأيام من رقم الأعمال... الخ؛ • تقدم كل المؤشرات والحسابات على شكل جداول. 	<p>تقديم المؤشرات المعتمدة في شكل جداول وفق نماذج محددة وتمثيلها ببيانيا مع مراعاة الوضوح وبساطة الطرح.</p>
---	---



<p>5. المعاينة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • معاينة مستوى المؤشرات وتصنيفها تبعا للحالات الممكنة؛ • مقارنة مستوى المؤشرات استنادا إلى المنهج المعتمد: <ul style="list-style-type: none"> ○ تحليل تطوري بدلالة الزمن؛ ○ تحليل مقارنة مع المنافسين؛ ○ تحليل معياري استنادا إلى معادلات معيارية. 	<ul style="list-style-type: none"> • انخفاض في مستوى السيولة لكنه يبقى مقبولا؛ • مستوى مرتفع لنسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال؛ • آجال تحصيل العملاء مرتفعة؛ • انخفاض معدل دوران المخزون؛ • استقرار معدل الأجل الممنوحة من طرف الموردين.
--	--

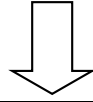


<p>6. التفسير:</p> <ul style="list-style-type: none"> • البحث عن الأسباب؛ • وضع الفرضيات ودراسة الارتباطات 	<p>يعود السبب في انخفاض السيولة الى منح اجال اطول للعملاء للرفع من رقم الاعمال ومواجهة المنافسين</p> <p>يعود سبب الانخفاض في معدل دوران المخزون الى اعتماد طرق جديدة لتسيير المخزون</p> <p>ترقب نمو في رقم الاعمال ناتج عن فصلية النشاط ونجاح المنتجات الجديدة</p>
---	--

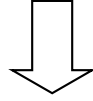


<p>7. إعداد ملخص عن تشخيص الوضعية المالية:</p>	
---	--

تقديم نقاط القوة ونقاط الضعف؛	• تلخيص نتائج السابقة وتركيزها مع الإشارة إلى المنهج المتبع.
• تلخيص حدود طريقة التحليل المعتمدة وجودة المعطيات المستخدمة.	



8. التوصيات والاقتراحات:	قبول ملف القرض مع متابعة القرض الممنوح واقتراح الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه
دراسة وتقييم الحلول الممكنة والموازنة بين تكلفة الحلول وإمكانية تطبيقها.	



9. اتخاذ القرار:	منح القرض
اختيار الحل المناسب من بين البدائل المتاحة	

المصدر: الياس بن ساسي، التسيير المالي، الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 45.

خامسا: طرق التشخيص المالي:

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:¹

1- التشخيص التطوري: يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ- تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.

¹ الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص ص 69-70.

ب- تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

هـ- تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

و- تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرفاعة المالية.

2- التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع ، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3- التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

- ✓ معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدر بـ 8%.
- ✓ نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض.
- ✓ الديون متوسطة وطويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

سادسا: أدوات التشخيص المالي:

يسعى المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1- تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

3- تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4- تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

سابعا: المقومات الأساسية للتشخيص المالي:

يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، ولا بد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة، ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لا بد له أن يراعي العناصر التالية:

- أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التشخيص وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.
- أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والممثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.
- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية ولا بد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

ثامنا: نتائج التشخيص المالي:

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بعد اجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها

باستخدام ادوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية:¹

1. تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.
2. تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.
3. تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسم في السوق المالية.
4. تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.
5. تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الاستغلال.
6. اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح... الخ.
7. إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.

¹ ناصر دادي، عدون مرجع، سابق ص 13

8. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.
9. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها.
10. تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.
11. القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
12. وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



الفصل الثاني: التشخيص الهالي وفق الهنظور الوظيفي

المحور الأول: مفهوم الميزانية حسب SCF 2007

المحور الثاني: الميزانية الوظيفية

SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المهارات المستهدفة

- مراجعة المعلومات السابقة حول الميزانية المالية
- التعرف على النظرة الوظيفية للميزانية
- إكتساب المهارات الرئيسية في إعداد الميزانية الوظيفية

تمهيد: سنتطرق في هذا الفصل للعديد من النقاط الأساسية التي تساعدنا على فهم وتبسيط الصورة حول التشخيص المالي من خلال التطرق للميزانية حسب النظام المحاسبي والمالي الجديد والميزانية الوظيفية وذلك بالاعتماد على النقاط التالية:

أولاً/ مفهوم الميزانية حسب SCF 2007.

ثانياً/ نموذج الميزانية المالية حسب SCF 2007.

ثالثاً/ الميزانية الوظيفية

المحور الأول: مفهوم الميزانية حسب SCF 2007

تمهيد: بالرجوع للمادة 25 من القانون 07/11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، فإن كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي لا بد أن تتولى سنويا إعداد كشوف مالية تشمل وتحتوي على ما يلي:¹

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

○ الميزانية.
○ حساب النتائج.

○ جدول سيولة الخزينة.

○ جدول تغير الأموال الخاصة.

○ ملحق يبين القواعد والأساليب المحاسبية المسهلة ويتيح معلومات مكملية للميزانية وحساب النتائج.

فالميزانية تحتوي على عمودين الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة والذي يحتوي على الأرصدة فقط وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

حيث يتم إعداد القوائم المالية تحت إشراف مدراء المؤسسات، ولا بد أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية، قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات... الخ، تاريخ إقفال القوائم المالية، العملة المستعملة في قياس القوائم المالية، ويتم عرض هذه القوائم بطريقة تمكن مستعملي هذه القوائم بمقارنتها بقوائم الدورات السابقة

¹ انظر القانون 11_25_07 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 27 مايو 2008.

بحيث يتم تقديم الميزانية، حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة بعمودين واحد لأرصدة الدورة السابقة والثاني يخص معطيات الدورة المالية الحالية.

أولاً: مفهوم الميزانية حسب SCF 2007:

حسب المادة 33 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.

ففي الأصول نجد:

التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، الزبائن والموردين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)، خزينة الأصول

أما الخصوم فتتكون من:

رؤوس الاموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، المرصودات للاعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقاً)، خزينة الخصوم.

ثانياً: نموذج الميزانية المالية حسب SCF 2007:

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF تبعاً لما يوضحه الشكل الموالي حيث نلاحظ أن هناك ثلاثة أعمدة:

- العمود الأول "ملاحظة" يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية والتي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق.
- العمود الثاني: يخص مبالغ السنة المالية (N).
- العمود الثالث: يخص مبالغ الدورة السابقة (N-1).

وفيما يلي تفصيل بنود كل من أصول وخصوم الميزانية المالية كما صدر في النظام المحاسبي المالي:

شكل رقم (03): الميزانية المالية حسب SCF

- الأصول
- السنة المالية المقفلة في.....

الدورة السابقة -N 1	القيمة المحاسبية N	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة الاجمالية	ملاحظة	ر/ح الأصول
					الأصول غير المتداولة
					القيم الثابتة المعنوية
					20
					203 مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
					204 برمجات المعلومات وما شابهها
					205 الامتيازات وحقوق البراءات والرخص
					208 القيم الثابتة المعنوية الأخرى
					القيم الثابتة المادية
					21
					211 الأراضي
					212 مباني
					218 القيم الثابتة المادية الأخرى
					22 القيم الثابتة في شكل امتياز
					23 القيم الثابتة الجاري انجازها
					232 القيم الثابتة العينية الجاري انجازها
					237 القيم الثابتة المعنوية الجاري انجازها
					القيم الثابتة المالية
					207 فارق الاقتناء - Good will
					26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات
					261 سندات الفروع المنتسبة
					265 الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة
					27 قيم ثابتة مالية أخرى
					271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة
					272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)
					273 السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة
					274 القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-التمويل

				الودائع والكفالات المدفوعة	275
				الضرائب المؤجلة على الأصول	133
				مجموع الأصول غير المتداولة	
				الأصول المتداولة	
				المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	03
				مخزونات بضائع	30
				المواد الأولية واللوازم	31
				تموينات أخرى	32
				سلع قيد الإنتاج	33
				خدمات قيد الانتاج	34
				مخزونات المنتجات	35
				حسابات الغير	04
				الموردون المدينون	409
				الزبائن والحسابات الملحقة	41x
				المستخدمون والحسابات الملحقة	42x
				الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة	43x
				الدولة، الجماعات العمومية والهيئات	44x
				الدولية والحسابات الملحقة	
				المجمع والشركاء	45x
				مختلف الدائنين ومختلف المدينين	46x
				الأعباء أو المنتجات المعالجة مسبقا	48x
				والمؤونات	
				الأصول المالية المتداولة	05
				القيم المنقولة للتوظيف	50
				البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها	51
				الأدوات المالية المشتقة	52
				الصندوق	53
				مجموع الأصول المتداولة	
				المجموع العام للأصول	

• **الخـصـوم**

• السنة المالية المقفلة في.....

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
	رؤوس الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			

			الاحتياطات	106
			رأس المال غير المطلوب	109
			الترحيل من جديد	11
			نتيجة السنة المالية	12
			مجموع الأموال الخاصة	
			الخصوم غير الجارية	
			الضرائب المؤجلة على الخصوم	134
			المؤونات للأعباء - الخصوم غير الجارية	15
			الاقتراضات والديون المماثلة	16
			الديون المرتبطة بالمساهمات	17
			ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)	
			مجموع الخصوم غير الجارية	
			الخصوم الجارية	
			الاقتراضات والديون المماثلة- خصوم جارية	16
			الديون المرتبطة بالمساهمات	17
			الموردون والحسابات الملحقة	40x
			الزبائن الدائنون	419
			ديون أخرى	4xx
			ديون مالية أخرى	51x
			مجموع الخصوم المتداولة	
			المجموع العام للخصوم	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 27 مايو 2008

المحور الثاني: الميزانية الوظيفية

تستهدف الميزانية الوظيفية دراسة السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة وذلك أكثر من تركيزها على الخطر المصرفي البحث فهي لا تستهدف إحصاء الممتلكات في جانب الأصول والالتزامات في جانب الخصوم، بحيث أصبح يعبر في هذه الميزانية الجديدة عن الممتلكات بالاستخدامات أو الاحتياجات أما الإلتزامات فيعبر عنها بالموارد.

يعتمد التشخيص المالي للميزانية في حقل التحليل المالي على مدخلين رئيسيين وهما:

- المدخل المالي (سيولة/استحقاق) ينتج عنه الميزانية المالية: يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة وهو من الطرق التقليدية للتحليل ويركز بالدرجة الأولى على

خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع وهو يظهر الزمن كقياس هام لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة قبل أن تكون وحدة إنتاجية وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال. ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق ويسمى هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فان هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها.

وما تجدر إليه الإشارة أن إعداد الميزانية المالية يكون بتقسيمها لأربع مجموعات رئيسية وهي الأصول الثابتة والأصول المتداولة في جانب الأصول والأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل في جانب الخصوم¹

● المدخل الوظيفي (وظائف المؤسسة) ينتج عنه الميزانية الوظيفية وهو التحليل الذي سوف نركز عليه: يقوم التشخيص الوظيفي على اساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة والدور الاساسي لقدرة التمويل الذاتي في دورة التمويل، وحسب هذه الآلية فان المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل والاستثمار والاستغلال فهذا المنظور يصب إهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات.

فالتشخيص الوظيفي يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل سيولة/استحقاق وذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة.

أولا: المفهوم الوظيفي للمؤسسة:

ينظر هذا المفهوم للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل مهمتها الرئيسية تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الوظائف الرئيسية باختصار:

¹ زغيب مليكة، مرجع سابق، ص 20.

1- وظيفة الاستغلال: من بين الركائز الأساسية لهذا التشخيص هي وظيفة الاستغلال وتحتل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية:

- مرحلة التمويل بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط (مرحلة الإمداد).
- مرحلة التخزين الأولي.
- مرحلة الإنتاج أو التصنيع.
- مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرها.
- مرحلة البيع والتوزيع.

إن هذه الوظيفة تبين لنا الدورة القصيرة للاستغلال لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والانتاج والبيع والذي يترتب عليها حقوق على الزبائن وديونا اتجاه الموردين

2- وظيفة الاستثمار: يركز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المدروية والفعالية الاقتصادية القصوى، وتتكون عمليات وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين وهما:

- **حيازة الاستثمار:** وتعني اقتناء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات والتي ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية (تكلفة الاقتناء ومختلف المصاريف الملحقة).
- **التنازل عن الاستثمار:** يمكن للمؤسسة أن تقوم بالتنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الاهتلاك المحاسبي، وتلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية وقد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة وكل هذا من أجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة من أجل الخروج من حالة العسر المالي (العجز في الخزينة).

3- وظيفة التمويل: تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية والأساسية في المؤسسة فهي تركز أساساً على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة ويمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

أ- المصادر الداخلية: تتمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

ب- المصادر الخارجية: عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية ولا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية وأهم هذه المصادر ما يلي:

- اللجوء للبنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض.
- القيام برفع رأس المال: ويعني ذلك فتح رأس مال المؤسسة للشراكة (إصدار أسهم للاكتتاب، وتقاسم الأرباح أو الخسائر).

ثانيا: الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية هي أداة للتشخيص المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل والاستثمار والاستغلال.

1- مفهوم الميزانية الوظيفية: الميزانية الوظيفية هي أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تشخيص التوازن المالي للمؤسسة وذلك استنادا إلى القاعدة الأساسية الذهبية لتحليل المالي "التوازن الأدنى" والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بموارد مستقرة، في حين يمكن تمويل الاستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل.

وتعرف أيضا على أنها ترتيب لعناصر الميزانية المحاسبية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة وبالتحديد توازنها أو اختلالها المالي وذلك حسب مختلف الدورات (استغلال، استثمار، وتمويل) التي تميز حياة المؤسسة.

إن هيكل الميزانية الوظيفية غير محدد بنصوص قانونية، ولكن تطبيقات التحليل المالي والنظريات المالية هي التي تحدد عمق وشكل الميزانية الوظيفية، هذه الأخيرة تهدف إلى تحليل نشاط المؤسسة تبعا لمختلف مراحل واطوار العمليات فيها ومن جهة أخرى تهدف لتسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة وهوما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

2- بناء الميزانية الوظيفية: يعتبر تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، فبعرض الأجزاء الكبرى للميزانية الوظيفية يمكن إظهار الأهمية المتعلقة بالاستخدامات والموارد والطريقة التي تغطي بها الموارد كل الاستخدامات وتتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات:

أ- إثنان منها مرتبطة بالأجل الطويل: يتمثلان في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

✓ الموارد الدائمة: ناتجة عن قرارات التمويل المتخذة من طرف المؤسسة في الأجل الطويل لأكثر من سنة وتتضمن:

- الأموال الخاصة: رأس المال خاص، الاحتياطات، الاهتلاكات والمؤونات... الخ.
- الديون المالية طويلة ومتوسطة الأجل.

بحيث تظهر الموارد الدائمة في الجانب العلوي لخصوم الميزانية الوظيفية.

✓ الاستخدامات المستقرة: ناتجة عن قرارات الاستثمار طويل الأجل وهي مرتبطة بالموجودات الثابتة الإجمالية وتظهر في الجانب العلوي لأصول الميزانية الوظيفية.

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ب- القسمان المتبقيان مرتبطان بالأجل القصير: ويتمثلان في الأصول الجارية والخصوم الجارية الناتجين عن دورة الاستغلال بحيث:

✓ الأصول الجارية: تتضمن القيمة الإجمالية للمخزونات حسابات الغير المدينة والنقديات.

✓ الخصوم الجارية: وهي في معظمها ديون غير مالية كديون الموردين والحسابات الملحقه، ديون الاستغلال... الخ.

والشكل الموالي يبين نموذج لبناء الميزانية الوظيفية:

شكل رقم (04): الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ: n/12/31

المبالغ الإجمالية	الموارد	المبالغ الإجمالية	الاستخدامات
	<p>Rd <u>الموارد الدائمة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - رؤوس الأموال الخاصة. - الخصوم غير متداولة. - مخصصات الإهلاك والمؤونات. - الديون المتوسطة والطويلة. 		<p>Es <u>الاستخدامات المستقرة</u></p> <p>(الأصول غير متداولة)</p> <ul style="list-style-type: none"> - القيم الثابتة المعنوية. - القيم الثابتة المادية. - القيم الثابتة في شكل امتياز. - القيم الثابتة الجاري إنجازها. - القيم الثابتة المالية. - ضرائب مؤجلة الأصول.
	<p>FRng</p> <p>Rex <u>موارد الاستغلال</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - الخصوم المتداولة. - مستحقات المورد وملحقاته. 		<p>Eex <u>استخدامات الاستغلال</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ. - حسابات الغير المدينة.
	<p>Rhex <u>موارد خارج الاستغلال</u></p> <p>العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال.</p>		<p>Ehex <u>استخدامات خارج الاستغلال</u></p> <p>- العناصر غير المرتبطة مباشرة بدون الاستغلال</p>
	<p>Rt <u>موارد الخزينة</u></p> <p>المساهمات البنكية الجارية.</p> <p>قروض الخزينة.</p>		<p>Et <u>استخدامات الخزينة</u></p> <p>الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف.</p>
	<p>مجموع الموارد بالقيمة الإجمالية</p>		<p>مجموع الاستخدامات بالقيمة الإجمالية</p>

المصدر: من إعداد الباحث

3_ محتوى الميزانية الوظيفية: تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي:

أ- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتكون الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

ب- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، ... إلخ) وموارد تمويل هذه الاحتياجات.

حيث تشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقه، حساب الموردون المدينون كضمانات الأغلفة والتسيقات المقدمة، TVA للتحصيل... إلخ، أما موارد الإستغلال فتشكل من ديون الموردين والحسابات الملحقه، الزبائن الدائون كضمانات الأغلفة، والتسيقات المحصلة من العملاء، TVA للدفع... إلخ

ج- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال: هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية.

فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثببات و الحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج و الاشتراكات الاجتماعية للعمال... إلخ

د- مستوى الخزينة: يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية الخارجية. ومنه نلاحظ أن عناصر الأصول في الميزانية الوظيفية تنقسم الى الاستخدامات المستقرة والاستخدامات الجارية، هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي استخدامات الاستغلال (المخزونات وحقوق الاستغلال)، واستخدامات خارج الاستغلال (حقوق خارج الاستغلال)، واستخدامات الخزينة.

أما بالنسبة للموارد فإنها تتكون من الموارد المستقرة والتي تشكل من الاموال الخاصة والديون المالية الطويلة، في حين يتمثل الجزء الآخر في الموارد المتداولة والتي تتكون هي الأخرى من ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في موارد الاستغلال، موارد خارج الاستغلال، وموارد الخزينة.

4_ إعادة معالجة بعض العناصر: من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر:

أ- إعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية:

- **الاهتلاكات والمؤونات:** يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الإجمالية (الأصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات والمؤونات فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة حيث تضاف إلى الأموال الخاصة فهي تمثل أموال مدخرة

لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي يستخدم في تجديد الاستثمارات وتغطية الخسائر المحتملة، وبالتالي تعالج الاهتلاكات والمؤونات كما يلي:

- اهتلاكات التثبيتات تضاف للاموال الخاصة.
 - مؤونات المخزونات تضاف للاموال الخاصة.
 - مؤونات الزبائن تضاف للاموال الخاصة.
 - مؤونات سندات المساهمة وسندات التوظيف تضاف للاموال الخاصة.
 - التسيقات على الاستثمارات: تضم ضمن الاستخدامات المستقرة.
 - راس المال غير المطلوب يضم الى الحقوق خارج الاستغلال.
 - فوارق تحويل الأصول: تحذف فوارق تحويل الأصول وتضم الى الحقوق الخاصة بها والتي تسترجع قيمتها الاصلية اي تضم الى حقوق الاستغلال.
 - الأرباح الموزعة على الشركاء: تعتبر في العادة ديون جارية (خارج الاستغلال) تدفع في الأجل القصير ولكن في بعض الأحيان يبقيا المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة تفوق السنة من أجل توفير مورد إضافي للمؤسسة تمول به استخداماتها طويلة الأجل وفي هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.
 - أقساط القروض المنتظر تسديدها والتثبيتات المالية المنتظر تحصيلها: بالنسبة لأقساط القروض التي يحين موعد سدادها في الأجل القصير تعالج كما يلي:
 - يتم طرحها من الديون المالية.
 - وتضاف للموارد خارج الاستغلال.
- أما فيما يتعلق بالتثبيتات المنتظر تحويلها إلى سيولة في الأجل القصير فيتم معالجتها كما يلي:
- يتم طرحها من التثبيتات المالية
 - تضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال

ب- إعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية: من أجل أن تكون الميزانية كاملة لا بد من إعادة ترتيب بعض العناصر من خارج الميزانية وإدماجها في الميزانية الوظيفية.

- التمويل الإيجاري: الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة والممولة عن طريق عقد تمويل إيجاري كانت لا تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة وذلك حسب PCN لأنها لا تعتبر ملكها طول مدة عقد التمويل الإيجاري، في حين هذه الوسائل تم إدماجها في الميزانية المحاسبية حسب SCF وتظهر كذلك في الميزانية الوظيفية كونها ضرورية

لسير نشاط المؤسسة، فالتمويل التجاري يعتبر وسيلة للتمويل تعوض الاقتراض التقليدي ويتم إدماج عقد التمويل التجاري في الميزانية الوظيفية على الشكل التالي:

- القيمة الأصلية للأصل يتم إضافتها إلى الاستخدامات المستقرة.
- ما يقابل الإهلاك المتراكم المحسوب يتم إضافته إلى الموارد الخاصة الدائمة.
- ما يقابل الجزء غير المهتمك يتم إضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل.

يسجل عقد الايجار التمويلي في الاصول ويجعل احدى حسابات القيم الثابتة لدينا (حساب فرعي رقم 21) ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 ديون على عقود الايجار التمويلية في الجانب الدائن)، وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق يجعل حساب ديون عقود الايجار التمويلية لدينا بمبلغ السداد وكذلك حساب المصاريف المالية يجعل لدينا، او يسجل مثل عملية شراء على الحساب.¹

- الأوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة: عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة يمكن لها خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل موعد تحصيلها، ومنه تعتبر حقا تم التخلي عنه والحقوق التي تم التخلي عنها تختفي من الميزانية ولكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة إفلاس الزبون، وعليه يتم معالجة الأوراق المخصومة غير المحصلة كما يلي:

- تضاف قيمة الأوراق المخصومة إلى الأصول الجارية ضمن موارد الاستغلال ح/الزبائن.
- وتضاف قيمة الأوراق المخصومة كذلك إلى الخصوم الجارية ضمن الاعتمادات الجارية للبنك

ومنه فالأوراق التجارية المخصومة قبل موعد استحقاقها تضاف الى حساب الزبائن ضمن حقوق الاستغلال وبالمقابل ترتفع قيمة السلفات البنكية في جانب الخصوم بنفس المبلغ.

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 74

مثال توضيحي رقم (01): الميزانية المالية

بتاريخ 1 أكتوبر من السنة N قرر مستثمر إنشاء مؤسسة فردية لتوزيع المعدات الرياضية، حيث قدم لمؤسسته من أمواله الخاصة مبلغ مقداره 800.000,00 دج واقترض من البنك مبلغ 200.000,00 دج، استخدم 30% من المبلغ الإجمالي في شراء محل تجاري و30% الأخرى في شراء معدات مكتب و10% الأخرى في شراء بضائع، واشترى ما قيمته 50.000,00 دج بضاعة لم يسدد ثمنها (الشراء على الحساب) والباقي أودع ثلثه (3/1) في الصندوق والثلثين (3/2) في البنك.

المطلوب: إعداد ميزانية التأسيس.

حل المثال التوضيحي رقم (01):

رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
	الأصول المشتة (غير الجارية)		101	رؤوس الأموال الخاصة	800.000,00
213	التشبيات العينية	300.000,00		أموال الاستغلال	
218	بنايات (محل تجاري)	300.000,00	164	الخصوم غير الجارية	
	معدات مكتب			القروض والديون المالية	200.000,00
	الأصول الجارية			الاقتراضات لدى مؤسسات	
30	المخزونات و المنتجات قيد			القرض	
	الصنع		401	الخصوم الجارية	
	بضائع	150.000,00		الموردون والحسابات	50.000,00
512	الموجودات وما يماثلها			الملحقة	
53	أموال الخزينة	100.000,00		موردو المخزونات والخدمات	
	البنك	200.000,00			
	الصندوق				
	مجموع الأصول	1.050.000,00		مجموع الخصوم	1.050.000,00

مثال توضيحي رقم (02): الميزانية المالية والميزانية الوظيفية

إليك البيانات المحاسبية الخاصة بأصول وخصوم إحدى المؤسسات الصناعية في 2010/12/31:

أراضي: 35.600 دج، تركيبات تقنية: ق إج 164.960 إه 33.815، معدات و أدوات: ق إج 70.900 إه 23.750، معدات النقل: ق إج 50.825 إه 24.925، قيم ثابتة ملموسة قيد الانجاز: 6.000،

سندات الفروع: 9.320، سندات مساهمة أخرى: 5.000، مواد أولية: ق إج 28.390 مؤ 770، منتجات تامة الصنع: ق إج 37.300 مؤ 1315، الزبائن و الحسابات الملحقة: ق إج 38.200 مؤ 2.265، حقوق التنازل عن القيم الثابتة: 27.000، البنك: 10.000، الصندوق: 2.370، رأس المال المدفوع: 195.000، احتياطات: 15.300، الترحيل الجديد: 3.000، نتيجة الدورة الصافية: 24.680، مؤونة الأعباء و الخسائر: 11.812، قروض بنكية: 37.115، قروض مالية أخرى: 27.400، المورد و الحسابات الملحقة: 42.590، أجور و ضرائب واجبة الدفع: 8.038، ديون أخرى للاستغلال: 3.040، موردو القيم الثابتة: 17.600، الدولة: ضرائب على النتائج: 9.250، ديون أخرى: 4.900، الاعتمادات الجارية للبنك: 2.000

المطلوب:

1- إعداد الميزانية المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي.

2- تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية وظيفية.

حل المثال التوضيحي رقم (02):

1- الميزانية المالية للمؤسسة في 31/12/2010: المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الأصول	المبالغ الإجمالية	الإهلاكات والمؤونات	ق.م.ص	الخصوم	المبالغ
التشبيات	342.605	82.490	260.115	الأموال المملوكة	311.607
التشبيات الملموسة				رأس المال المدفوع	195.000
أراضي	35.600	-	35.600	إحتياطات	15.300
تركيبات تقنية	164.960	33.815	131.145	الترحيل من جديد	300
معدات وأدوات	70.900	23.750	47.150	نتيجة الدورة الصافية	24.680
معدات نقل	50.825	24.925	25.900	مؤونة الأعباء و الخسائر	11.812
قيم ثابتة ملموسة قيد الإنجاز	6.000	-	6.000	قروض بنكية	37.115
التشبيات المالية				قروض بنكية أخرى	27.400
سندات الفروع	9.320	-	9.320	الخصوم الجارية	87.418
سندات أخرى للمساهمة	5.000	-	5.000	حسابات الغير الدائنة	
الأصول الجارية	143.260	4.350	138.910	المورد و الحسابات الملحقة	42.590
المخزونات				أجور و ضرائب واجبة الدفع	8.038
مواد أولية	28.390	770	27.620	ديون أخرى للإستغلال	3.040
منتجات تامة الصنع	37.300	1.315	35.985	موردو القيم الثابتة	17.600
حسابات الغير المدينة				الدولة: ضرائب على النتائج	9.250
الزبائن و الحسابات الملحقة	38.200	2.265	35.935	ديون أخرى	4.900

	خزينة الخصوم	27.000	-	27.000	حقوق التنازل عن الثببتات
2.000	الإعتمادات الجارية للبنك				خزينة الأصول
		10.000	-	10.000	البنك
		2.370	-	2.370	الصندوق
399.025	المجموع	399.025	86.840	485.865	المجموع

2- الميزانية الوظيفية للمؤسسة في 2010/12/31:

المبالغ	الموارد	المبالغ الإجمالية	الإستخدامات
398.447	الموارد الدائمة	342.605	الإستخدامات المستقرة
333.932	الأموال الخاصة		الثببتات الملموسة
195.000	رأس المال المدفوع	35.600	أراضي
15.300	إحتياطات	164.960	تركيبات تقنية
300	الترحيل من جديد	70.900	معدات وأدوات
24.680	نتيجة الدورة الصافية	50.825	معدات نقل
11.812	مؤونة الأعباء والخسائر	6.000	قيم ثابتة ملموسة قيد الإنجاز
86.840	إهتلاكات ومؤونات		الثببتات المالية
		9.320	سندات الفروع
64.515	ديون مالية طويلة	5.000	سندات أخرى للمساهمة
37.115	قروض بنكية		
27.400	قروض بنكية أخرى		
87.418	موارد الجارية	143.260	الموارد الجارية
53.668	موارد الإستغلال	103.890	إستخدامات الإستغلال
42.590	المورد والحسابات الملحقه	28.390	مواد أولية
8.038	أجور وضرائب واجبة الدفع	37.300	منتجات تامة الصنع
3.040	ديون أخرى للإستغلال	38.200	الزيائن والحسابات الملحقه
31.750	موارد خارج الإستغلال	27.000	إستخدامات خارج الإستغلال
17.600	موردو القيم الثابتة	27.000	حقوق التنازل عن الثببتات
9.250	الدولة: ضرائب على النتائج		
4.900	ديون أخرى		
2.000	موارد الخزينة	12.370	إستخدامات الخزينة
2.000	الإعتمادات الجارية للبنك	10.000	البنك
		2.370	الصندوق
485.865	المجموع	485.865	المجموع

مثال توضيحي رقم (03): الميزانية الوظيفية

إليك الميزانية المحاسبية لمؤسسة حديثة النشأة بعد سنة واحدة من النشاط في 2010/12/31:

الأصول	المبالغ الإجمالية	الإهلاكات والمؤونات	ق.م.ص	الخصوم	المبالغ
الثبتيات	342.605	82.490	260.115	الأموال المملوكة	311.607
الثبتيات الملموسة				رأس المال المدفوع	195.000
أراضي	35.600	-	35.600	إحتياطات	15.600
تركيبات تقنية	164.960	33.815	131.145	نتيجة الدورة الصافية	24.680
معدات وأدوات	70.900	23.750	47.150	مؤونة الأعباء والخسائر	11.812
معدات نقل	50.825	24.925	25.900	قروض بنكية	37.115
قيم ثابتة ملموسة قيد الإنجاز	6.000	-	6.000	قروض بنكية أخرى	27.400
الثبتيات المالية				الخصوم الجارية	87.418
سندات الفروع	9.320	-	9.320	حسابات الغير الدائنة	
سندات أخرى للمساهمة	5.000	-	5.000	المورد والحسابات الملحقه	42.590
الأصول الجارية	143.260	4.350	138.910	أجور وضرائب واجبة الدفع	8.038
المخزونات				ديون أخرى للإستغلال	3.040
مواد أولية	28.390	770	27.620	موردو القيم الثابتة	17.600
منتجات تامة الصنع	37.300	1.315	35.985	الدولة: ضرائب على النتائج	9.250
حسابات الغير المادينة				ديون أخرى	4.900
الزبائن والحسابات الملحقه	38.200	2.265	35.935	خزينة الخصوم	
حقوق التنازل عن الثبتيات	27.000	-	27.000	الإعتمادات الجارية للبنك	2.000
خزينة الأصول					
البنك	10.000	-	10.000		
الصندوق	2.370	-	2.370		
المجموع	485.865	86.840	399.025	المجموع	399.025

معلومات إضافية:

1- المؤسسة مع بداية نشاطها حصلت على شاحنة عن طريق عقد تمويل إيجاري ولم تسجله محاسبيا، وفيما يلي

المعلومات المتعلقة بهذا العقد:

✓ القيمة الأصلية للشاحنة 150.000 دج.

✓ مدة العقد 4 سنوات.

✓ تتبع المؤسسة الإهلاك الخطي.

2- ستسدد المؤسسة خلال سنة 2011 قسط من القروض البنكية بقيمة 12.000 دج.

- 3- مؤونة الأعباء والخسائر نصفها غير مبرر.
- 4- النتيجة الصافية نصفها يضم إلى الإحتياطات ونصف الباقي يوزع على الشركاء.
- 5- وافق الشركاء على وضع نصف الأرباح الموزعة عليهم تحت تصرف المؤسسة لمدة عامين من أجل إستعمالها في تمويل إستثماراتها.
- 6- قامت المؤسسة في وقت سابق بخصم مجموعة من أوراق القبض بقيمة 2.000 دج، علما أن البنك لم يحصلها بعد.
- 7- معدل الضريبة على الأرباح 30%.

المطلوب:

1. إعداد الميزانية الوظيفية بعد إجراء التعديلات اللازمة.

حل المثال التوضيحي رقم (03)

1- إجراء التعديلات اللازمة:

- معدات النقل المتحصل عليها من خلال عقد إيجاري:
 - تضاف القيمة الإجمالية للشاحنة: 150.000 دج إلى حساب معدات نقل ضمن الإستخدامات المستقرة
 - قسط الإهلاك = $4/150.000 = 37.500$ دج
 - الإهلاك المتراكم (1 سنة من التشغيل 2010/01/01-2010/12/31) = $1 \times 37.500 = 37.500$
 - يضاف إلى حساب الإهلاكات والمؤونات ضمن الأموال الخاصة (الموارد الدائمة)
 - القيمة المتبقية = $150.000 - 37.500 = 112.500$ دج تظهر في حساب 167: عقود الإيجار التمويلي
 - ضمن الديون المالية الطويلة (الموارد الدائمة)
- القروض البنكية:
 - قيمة 12.000 دج تظهر ضمن الموارد خارج الإستغلال (الموارد الجارية)
 - الباقي $37.115 - 12.000 = 25.115$ تبقى ضمن الديون المالية (موارد دائمة)
- مؤونة الأعباء والخسائر:
 - 50% : 5.906 دج مبرر وعليه يبقى على حاله في الحساب 15 ضمن الأموال الخاصة (موارد دائمة)
 - 50% : 5.906 دج غير مبرر فيعد ربحا إستثنائيا يخضع للضريبة ويعالج كما يلي:
 - $1.772 = 0.3 \times 5.906$ دج يضاف إلى حساب الدولة، ضرائب على النتائج ويظهر ضمن الموارد خارج الإستغلال

▪ $4.134 = 0.7 \times 5.906$ دج ربح صافي يضم إلى الإحتياطيات (أو يبقى باسمه في الأموال الخاصة: مؤونة غير مبررة ضمن الأموال الخاصة)

● النتيجة الصافية:

○ 50% : 12.340 دج تضاف إلى الإحتياطيات

○ 50% : 12.340 دج توزع كما يلي:

▪ 50% : 6.170 دج يظهر في الحساب 457 الشركاء، الحصص الواجب دفعها ضمن الموارد خارج الإستغلال

▪ 50% : 6.170 دج يظهر في حساب الترحيل من جديد (أو يبقى باسمه: نتيجة صافية ضمن الأموال الخاصة)

● الشركاء، الحصص الواجب دفعها:

○ 50% : 3.085 دج تظهر في الديون المالية (الموارد الدائمة)

○ 50% : 3.085 دج تبقى على حالها ضمن الموارد خارج الإستغلال

● أوراق القبض المخصصة وغير المحصلة: من الناحية المالية وباعتبار أن المؤسسة تبقى تحتفظ بالمسؤولية كاملة في حال إفلاس الزبون يتم التعامل معها على النحو التالي:

○ يضاف مبلغ الأوراق المخصصة 2.000 دج إلى حساب الزبائن والحسابات الملحقه (إستخدامات الإستغلال) وكأن المؤسسة لم تخصص هذه الأوراق.

○ في المقابل يتم إضافة مبلغ 2.000 دج إلى الإعتمادات الجارية للبنك (موارد الخزينة)، وهذا معناه أن المبلغ المحصل عليه مقابل خصم الأوراق يتم التعامل معه على أنه دين نقدي قصير الأجل إلى أن يحصل البنك حقوقه من الزبون.

● مجموع الإهتلاكات والمؤونات: $86.840 + 37.500 = 124.340$ دج ضمن الأموال الخاصة (الموارد الدائمة)

● مجموع معدات النقل: $50.825 + 150.000 = 200.825$ دج

● مجموع الدولة الضريبة على النتائج: $9.250 + 1.772 = 11.022$ دج

● مجموع الإحتياطيات: $4.134 + 12.340 + 15.600 = 32.074$ دج

● مجموع الزبائن والحسابات الملحقه: $2.000 + 38.200 = 40.200$ دج

● مجموع الإعتمادات الجارية للبنك: $2.000 + 2.000 = 4.000$ دج

2- الميزانية الوظيفية للمؤسسة في 2010/12/31:

المبالغ	الموارد	المبالغ الإجمالية	الإستخدامات
531.590	الموارد الدائمة	492.605	الإستخدامات المستقرة
363.490	الأموال الخاصة		التشبيات العينية
195.000	رأس المال المدفوع	35.600	أراضي
32.074	إحتياطيات	164.960	تركيبات تقنية
6.170	الترحيل من جديد	70.900	معدات وأدوات
5.906	مؤونة الأعباء والخسائر	200.825	معدات نقل
124.340	إهتلاكات ومؤونات	6.000	قيم ثابتة ملموسة قيد الإنجاز

168.100	ديون مالية طويلة		الثبتيات المالية
25.115	قروض بنكية	9.320	سندات الفروع
27.400	قروض بنكية أخرى	5.000	سندات أخرى للمساهمة
112.500	قروض على عقود الإيجار التمويلي		
3.085	الشركاء: الحصص الواجب دفعها		
106.275	موارد الجارية	145.260	الموارد الجارية
53.668	موارد الإستغلال	105.890	إستخدامات الإستغلال
42.590	المورد والحسابات الملحقه	28.390	مواد أولية
8.038	أجور وضرائب واجبة الدفع	37.300	منتجات تامة الصنع
3.040	ديون أخرى للإستغلال	40.200	الزبائن والحسابات الملحقه
48.607	موارد خارج الإستغلال	27.000	إستخدامات خارج الإستغلال
17.600	موردو القيم الثابتة	27.000	حقوق التنازل عن الثبتيات
11.022	الدولة: ضرائب على النتائج		
4.900	ديون أخرى		
12.000	قروض بنكية		
3.085	الشركاء الحصص الواجب دفعها		
4.000	موارد الخزينة	12.370	إستخدامات الخزينة
4.000	الإعتمادات الجارية للبنك	10.000	البنك
		2.370	الصندوق
637.865	المجموع	637.865	المجموع

الفصل الثالث: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

المحور الأول: أدوات التشخيص الوظيفي

المحور الثاني: تشخيص التوازن المالي

المهارات المستهدفة

SAHLA MAHLA

- التعرف على التغيرات الرئيسية في تقييم توازن المؤسسة المالي.
- تطوير القدرة على كشف نقاط الخلل في الوضع المالي للمؤسسة وطرق علاجها

المحور الأول: أدوات التشخيص الوظيفي

يعتبر استخراج المؤشرات المالية من أبرز الأهداف التي تقف وراء بناء وإعداد الميزانية الوظيفية، فهذه المؤشرات يتم من خلالها قياس درجة تحقق التوازن المالي، ويمكن استخراج هذه المؤشرات من خلال الانطلاق من التوازن بين جانب الموارد والاستخدامات:

الأصول = الخصوم

الاستخدامات = الموارد

نقوم بتعويض مكونات كل من الاستخدامات والموارد ونجد:

الاستخدامات المستقرة + استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة = الموارد
الدائمة + موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + خزينة الموارد

ومنه فإن:

الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة = (استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال) + (استخدامات خارج الاستغلال - الاستخدامات المستقرة)
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وبالتالي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال + الخزينة الصافية

أي أن:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي $FRng$ = الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي $BFRng$ + الخزينة الصافية TN

ومنه نتحصل على المعادلة الأساسية للخزينة وهي:

$$TN = FRng - BFRng$$

أولاً: رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng

يدعى أيضا " رأس المال العامل الوظيفي FRF " ويمثل ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الإستخدامات المتداولة (استخدامات الاستغلال)، أي أنه يمثل فائض الموارد الدائمة بعد تغطيتها بالكامل للإستخدامات المستقرة والموجه لتمويل الإستخدامات الجارية، حيث يمثل هامش أمان تستعمله المؤسسة لتجاوز حالات بطئ دوران عناصر الإستخدامات الجارية وخاصة المخزونات.

ويتم حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي وفقا لمنظورين وهما:

$$\text{FRng} = \text{Rd} - \text{Es} \quad \text{1- منظور أعلى الميزانية:}$$

حيث تمثل Rd الموارد الدائمة، و Es الاستخدامات المستقرة

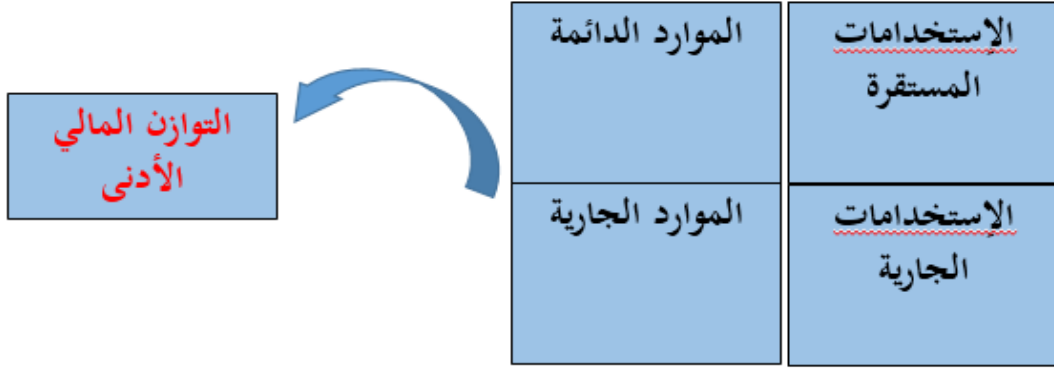
$$\text{FRng} = (\text{Eex} + \text{Ehex} + \text{Et}) - (\text{Rex} + \text{Rhex} + \text{Rt}) \quad \text{2- منظور أسفل الميزانية:}$$

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة)
يعبر رأس المال العامل من أسفل الميزانية عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة (تسديد القروض قصيرة الأجل باستعمال الأصول المتداولة)، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.

إن تحليل رأس المال العامل يمكن القيام به من خلال حساب علاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي ومنه تظهر لنا ثلاث فرضيات وهي:

أ- الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة يمثل حالة التوازن المالي الأدنى، وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

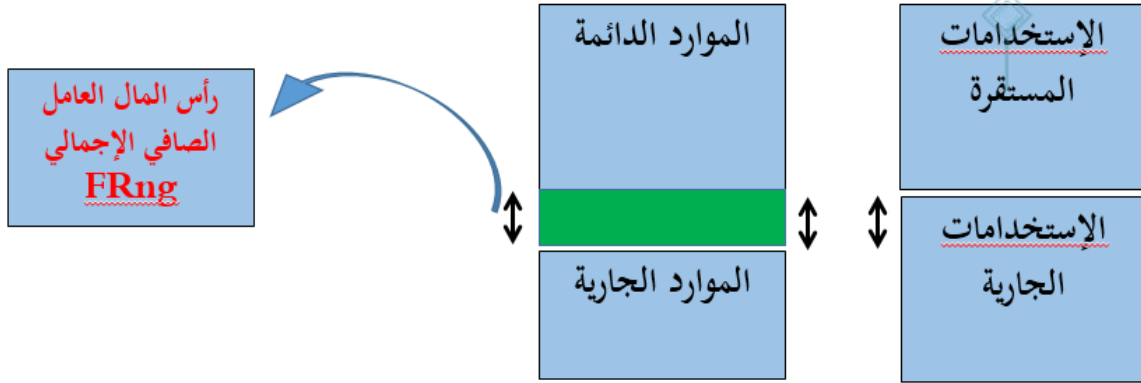
شكل رقم (05): التوازن المالي الأدنى



المصدر: من إعداد الباحث

ب- الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة: وهو ما يعني أن رأس المال العامل الدائم موجب، هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما بإمكان المؤسسة في هذه الحالة مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

شكل رقم (06): رأس المال العامل الصافي الإجمالي
المصدر: الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



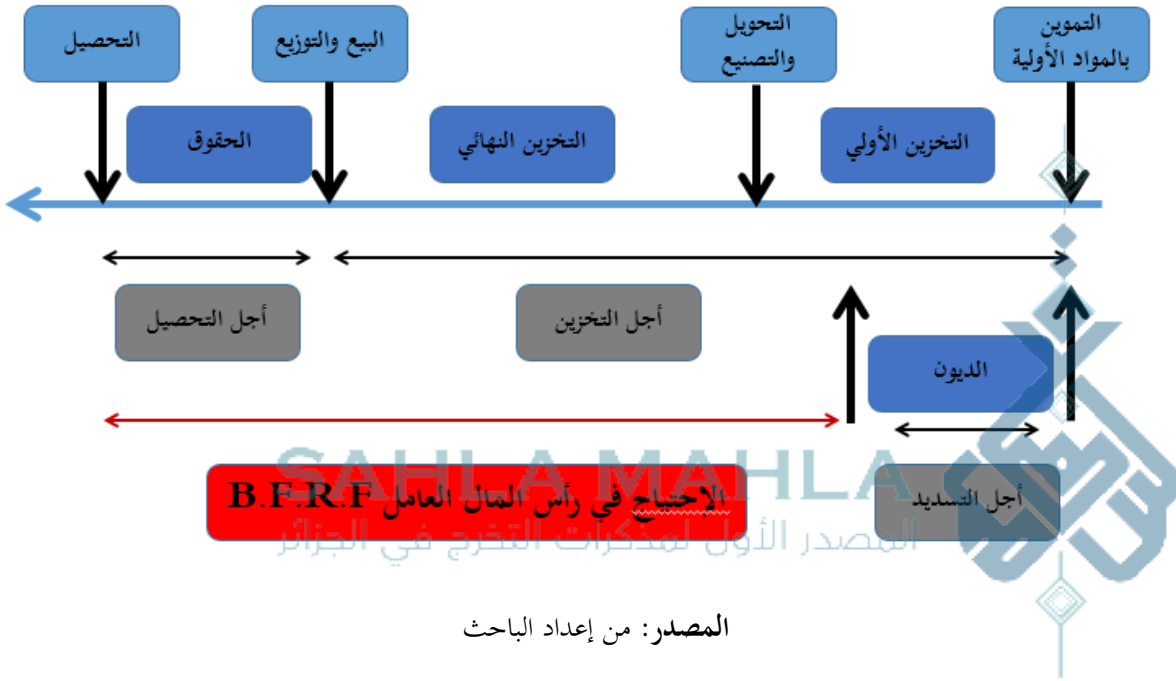
المصدر: من إعداد الباحث

ج- الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة: وهو ما يعني أن رأس المال العامل سالب، ما يعني على الأرجح أن المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، الأمر الذي يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، وفي المقابل أيضا هذا يدل على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل وهو توظيف غير سليم لأموال المنشأة.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

يمثل BFR إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث أن منح آجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون ذو دوران بطيء وضعف أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردين) يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله.

شكل رقم (07): الإحتياج في رأس المال العامل



ينقسم الاحتياج في رأس المال العامل إلى:

1- الإحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex : ويمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، فكل عناصره تنتمي لدورة الاستغلال سواء كانت موارد أو استخدامات.

$$BFRex = Eex - Rex$$

2- الإحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex : يعبر عن الإحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

$$BFRhex = Ehex - Rhex$$

3- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي $BFRg$: من المعادلتين السابقتين يكون الاحتياج الإجمالي رأس المال العامل يساوي مجموع إحتياجات الإستغلال وإحتياجات خارج الإستغلال.

$$BFRg = BFRex + BFRhex$$

ثالثا: الخزينة الصافية TN:

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما يمكن حسابها عن طريق إجراء الفرق بين رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وتعرف أيضا على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.

إن الخزينة الصافية تتشكل عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها (الاحتياج في رأس المال العامل) ومنه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي في حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة الأخرى تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز في التمويل.

وتحسب الخزينة الصافية بطريقتين وهما:

$$TN = Et - Rt$$

1

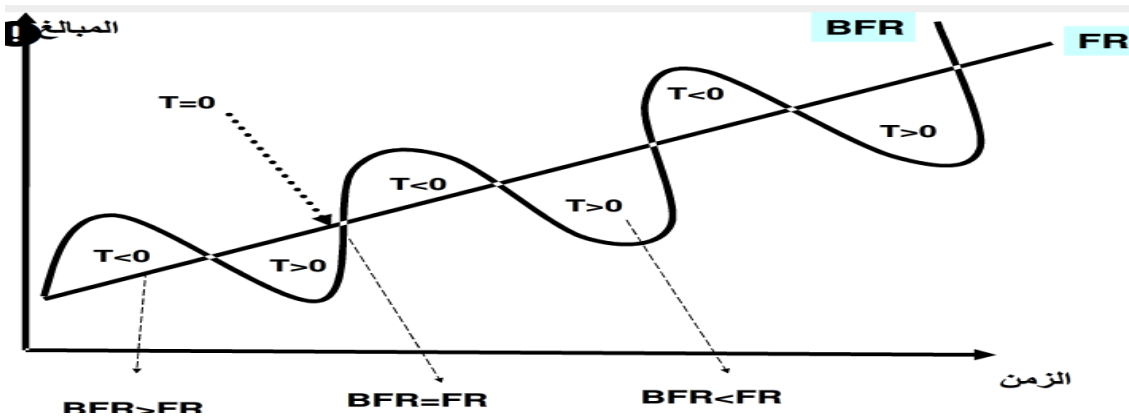
SAHLA MAHLA
المؤدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

$$TN = FRng - BFRng$$

2

والشكل الموالي يبين الحالات الممكنة للخزينة:

شكل رقم (08): الحالات الممكنة للخزينة الصافية



المصدر: الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 106

1- إذا كان $BFRg < FR$ فإن $TN > 0$ ، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

2- إذا كان $BFRg > FR$ فإن $TN < 0$ ، المؤسسة هنا في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهو ما يطرح إشكال حاد في بعض الحالات ويهدد وجود المؤسسة في حال لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بحله، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير أو تلجأ إلى الاقتراض من البنوك أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة لبيع بعض المواد الأولية.

3- إذا كان $BFRg = FR$ معناه $TN = 0$ ، وهي ما تعرف بالخزينة المثلى، والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ويمكن التأثير على رأس المال العامل في حال كان أكبر من الإحتياج الإجمالي باتخاذ الإجراءات التالية:
SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- تخفيض الموارد الدائمة بحيث يمكن تسديد جزء من الديون الطويلة الأجل والمتوسطة
- العمل على رفع القيم الثابتة عن طريق شراء استثمارات إضافية

ويمكن التأثير على $BFRg$ باتخاذ الإجراءات التالية:

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات للزبائن
- تخفيض موارد الدورة بتسديد حقوق الموردين

أما في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وهو ما يعني أن الخزينة سالبة، فالمؤسسة يجب عليها أن تقوم بالإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

المحور الثاني: تشخيص التوازن المالي

أولاً: تعريف التوازن المالي:

هو الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، مع تحقيق اليسر المالي والسيولة للمؤسسة

أو هو الكيفية التي تصل بها المؤسسة إلى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحقاتها العاجلة مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي

ثانياً: شروط التوازن المالي:

من أجل أن يتحقق التوازن المالي حسب التشخيص الوظيفي لا بد أن تتحقق الشروط الثلاث التالية:

1- الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أي $FRng > 0$

يتحقق هذا الشرط إذا تمكنت المؤسسة من تكوين الاستخدامات المستقرة اعتماداً على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتماداً على الموارد طويلة ومتوسطة الأجل (رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات)

2- الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل أي $FRng < BFRg$

لا يكفي للمؤسسة أن تحقق رأس مال عامل موجب بل يجب أن يغطي هذا الهامش احتياجات دورة الاستغلال

3- الشرط الثالث: خزينة موجبة $TN > 0$: يتحقق هذا الشرط بتحقق الشرطين الأول والثاني، كما يمكن النظر إليه

بأن المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة والمتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

ويكمن تشخيص الميزانية الوظيفية في مقارنة المبالغ المحسوبة من أجل التأكد من التوافق بين الموارد التي تحصلت عليها المؤسسة مع مختلف استخداماتها.

1. ففي البداية يتحقق المشخص المالي من أن الاستخدامات المستقرة تمت تغطيتها بموارد دائمة.

2. يوجه المشخص المالي اهتمامه إلى الاحتياج في رأس المال العامل والذي ينقسم إلى احتياج رأس المال العامل للاستغلال (وهو الذي يعرف بالاحتياج في رأس المال العامل الهيكلي) (BFRex) واحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex) والذي يعرف بالاحتياج في رأس المال العامل الظرفي، والذي يتعلق بالعناصر غير المتعلقة بنشاط المؤسسة.

3. يحاول المشخص المالي التأكد من أن رأس المال العامل الوظيفي كاف لتغطية الجزء الهيكلي لاحتياج رأس المال العامل (BFRex)، أما فيما يتعلق بالتغيرات الظرفية فيمكن امتصاصها بواسطة الخزينة، ومنه نلاحظ أنه يمكن أن يكون رصيد الخزينة الصافية في بعض الأحيان سالبا وذلك بشرط أن تكون هذه الحالة مؤقتة، ولكن إن استمرت هذه الحالة (TN سالبة) فهي يدل عن خطورة الوضعية المالية للمؤسسة، أما إذا كانت (TN موجبة) بقيمة كبيرة وبشكل مستمر ومتواصل فلا تشكل هذه الوضعية خطرا على المؤسسة ولكنها في المقابل تمثل موارد غير مستغلة بل يتم دفع تكاليف على جزء منها (الديون طويلة الأجل) لذا يجب على المؤسسة أن تقوم باستثمار تلك الأموال.

ثالثا: كيفية علاج الاختلال في التوازن المالي:

من بين النقاط الرئيسية التي يهتم بها المشخص المالي هو أن يغطي رأس المال العامل الوظيفي الجزء الهيكلي من احتياج رأس المال العامل، فعندما تمارس المؤسسة أنشطة موسمية (يمكن تشخيص هذه الوضعية بأنها غير مقلقة لأنها تكون لفترة قصيرة ثم يعود التوازن المالي)، نلاحظ خلال هذه الحالة ارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي $BFRng > FRng$ وهو ما يؤدي إلى خزينة سالبة، بحيث يسعى المدير المالي للمؤسسة في هذه الحالة إلى الحصول على موارد قصيرة الأجل (خصم أوراق القبض أو اللجوء إلى السحب على المكشوف).

ولكن إذا تواصلت واستمرت وضعية الخزينة السالبة فهذا يبين أن رأس المال العامل الوظيفي لم يعد كافيا لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل، وهو ما يستلزم ويستوجب على المؤسسة:

1. رفع رأس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو الرفع من رأس المال أو

التنازل عن الاستثمارات

2. خفض الاحتياج من رأس المال العامل من خلال التفاوض مع الموردين من أجل الحصول على مهلة

أطول للتسديد أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة أقصر للتحويل، أو التخفيض من المخزونات.

أما إذا كانت خزينة المؤسسة موجبة بشكل دائم ومستمر فهذا يدل على أن رأس المال الوظيفي له قيمة مهمة مقارنة بـ BFRg، وهو ما يطرح مشكلة الربحية لذلك لا بد على المسير المالي أن يقوم بالإجراءات التالية:

1. تخفيض رأس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الأجل أو توزيع الأرباح.
2. الزيادة في الاحتياج لرأس المال العامل بواسطة التسديد للموردين في أسرع وقت وهو الأمر الذي يمكن من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يمكن من اكتساب حصة أكبر في السوق.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



مثال توضيحي رقم (04): التشخيص باستخدام مؤشرات التوازن المالي

من أجل الميزانية الوظيفية المتوصل إليها في حل المثال التوضيحي رقم (03) المطلوب القيام بما يلي:

1. حساب مؤشرات التوازن المالي.

2. التعليق على التوازن المالي للمؤسسة إنطلاقاً من المؤشرات المالية المحسوبة.

حل المثال التوضيحي رقم (04)

حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية والتعليق عليها:

❖ رأس المال العامل الصافي الإجمالي: FRng = الموارد الدائمة - الإستخدامات المستقرة = 531.590 -

$$492.605 = 38.985 \text{ دج}$$

= الإستخدامات الجارية - الموارد الجارية = 145.260 - 106.275 = 38.985 دج

رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب وهذا مؤشر جيد مبدئياً بالنسبة للمؤسسة ويشير إلى أن الموارد الدائمة قد غطت بالكامل الإستخدامات المستقرة وسجلت فائضا (هامش أمان) قدره 38.985 دج موجه لتمويل الإستخدامات الجارية.

❖ الإحتياج في رأس المال العامل B.FRg: يمكن تفصيله على النحو التالي:

• الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال B.FRex = إستخدامات الإستغلال - موارد الإستغلال

$$= 105.890 - 53.668 = 52.222 \text{ دج}$$

أنتج النشاط العادي للمؤسسة (نشاط دورة الإستغلال) إحتياجاً مالياً قدره 52.222 دج وهذا راجع عادة إلى أن آجال دوران كل من المخزون والحقوق أبطأ من آجال دفع الموردين، وهو ما يوجب البحث عن مورد مالي لتمويل هذا الإحتياج.

• الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال B.FRhex = إستخدامات خارج الإستغلال - موارد خارج

الإستغلال

$$= 27.000 - 48.607 = -21.607 \text{ دج}$$

أنتج النشاط غير العادي للمؤسسة (الأنشطة غير الدورية) مورداً مالياً قدره 21.607 دج وهذا ما يخفف من حدة العجز في السيولة السابق (بطء دوران المخزون والتباعد بين آجال كل من العملاء والموردين)

❖ الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي B.FRg = 52.222 + (-21.607) = 30.615 دج

المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية إضافية لتغطية إحتياج أنشطتها الإستغلالية قدره 30.615 دج

❖ الخزينة TN = إستخدامات الخزينة - موارد الخزينة = 12.370 - 4.000 = 8.370 دج

$$TN = FRng - B.FRg = 38.985 - 30.615 = 8.370 \text{ DA}$$

المؤسسة حققت خزينة صافية موجبة أي أن إستخدامات الخزينة (النقد وما في حكمه المتواجد في خزائن والحسابات الجارية للمؤسسة) أكبر من موارد الخزينة، أو بمعنى آخر (من المعادلة الرئيسية للخزينة الصافية) فإن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي إحتياجاته، مع ملاحظة أن هناك فائضا موجبا قدره 8.370 دج، وهو ما يتعين على المؤسسة أن تتأكد أن لا يكون أكثر من اللازم كون هذه الأموال أموال عاطلة تتحمل المؤسسة تكاليف عليها في أغلب الحالات (جزء منها ديون مالية طويلة بفوائد).

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

مثال توضيحي رقم (05): التشخيص باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تريد شركة مختصة في توزيع مواد ولوازم الأزهار الإصطناعية الشروع في استثمارات جديدة لمواجهة النمو الحاصل في نشاطها، وتقدم لك في شكل ملاحق الملفات الضرورية من أجل إجراء دراسة لتطور وضعيتها المالية خلال سنتي 2010 و 2011

الملحق 1: الميزانية المحاسبية في 2011/12/31 و 2010 علما بأن تاريخ 2010/01/01 يمثل بداية نشاط الشركة

الأصول	دورة 2011			دورة 2010		
	ق.م.إج	إهد و مؤ	ق.م.ص	ق.م.ص	ق.م.ص	دورة 2010
القيم الثابتة	230.888	46.744	184.144	105.448	226.200	دورة 2011
قيم ثابتة غ ملموسة	18.856	8.648	10.208	-	170.000	دورة 2011
قيم ثابتة ملموسة	209.672	38.096	171.576	104.520	6.384	دورة 2011

10.824	10.368	مؤونة الأعباء والخسائر	928	2.360	-	2.360	قيم ثابتة مالية
38.992	178.032	قروض بنكية	455.992	659.640	44.752	704.392	الأصول الجارية
335.240	307.784	الخصوم الجارية	128.280	241.128	29.680	270.808	المخزونات
228.560	202.200	المورد وملحقاته	128.280	241.128	29.680	270.808	البضائع
19.624	39.528	أجور و ضرائب واجبة الدفع	273.864	399.192	15.072	414.264	حقوق على الغير
70.680	50.376	موردو القيم الثابتة	200.000	284.928	15.072	300.000	الزبائن
16.376	15.680	الإعتمادات الجارية للبنك	28.817	43.954	-	43.954	أوراق القبض
			3.967	8.170	-	8.170	موردون مدينون
			41.080	62.140	-	62.140	حقوق التنازل عن الإستثمار
			53.848	19.320	-	19.320	الحسابات المالية
			40.848	12.320	-	12.320	البنك
			13.000	7.000	-	7.000	الصندوق
561.440	843.784	المجموع	561.440	843.784	91.496	935.280	المجموع

الملحق 2: معلومات مكملة:

- مبلغ إهتلاكات القيم الثابتة الملموسة في بداية دورة 2011 كان بقيمة 23.200 دج.
- مبلغ مؤونة تدني قيمة البضائع في بداية دورة 2011 كان بقيمة 20.776 دج.
- مبلغ مؤونة تدني قيمة الزبائن في بداية دورة 2011 كان بقيمة 10.552 دج.

المطلوب:

1. إعداد الميزانية الوظيفية لدورتي 2010 و 2011.
2. حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي لكلا الدورتين.
3. ما رأيك في تطور الوضعية المالية للمؤسسة؟

حل المثال التوضيحي رقم (05)

1- إجراء التعديلات اللازمة:

- القيمة الإجمالية للتشبيات العينية لدورة 2010 = 104.520 + 23.200 = 127.720 دج
- القيمة الإجمالية البضائع لدورة 2010 = 128.280 + 20.776 = 149.056 دج

- القيمة الإجمالية للزبائن لدورة 2010 = 200.000 + 10.552 = 210.552 دج
 - مجموع الإهلاكات والمؤونات لدورة 2010 = 23.200 + 20.776 + 10.552 = 54.528 دج
- 2- الميزانية الوظيفية في 2010 و 2011/12/31**

2010	2011	الموارد	2010	2011	الإستخدامات
280.728	627.496	الموارد الدائمة	128.648	230.888	الإستخدامات المستقرة
241.736	449.464	الأموال الخاصة	-	18.856	التشittات المعنوية
170.000	240.000	رأس المال المدفوع	127.720	209.672	التشittات العينية
6.384	107.600	إحتياطات	928	2.360	التشittات المالية
10.824	10.368	مؤونة الأعباء والخسائر			
54.528	91.496	إهلاكات ومؤونات			
38.992	178.032	ديون مالية طويلة			
38.992	178.032	قروض بنكية			
335.240	307.784	موارد الجارية	487.320	704.392	الموارد الجارية
248.184	241.728	موارد الإستغلال	392.392	622.932	إستخدامات الإستغلال
228.560	202.200	المورد والحسابات الملحقه	149.056	270.808	البضائع
19.624	39.528	أجور وضرائب واجبة الدفع	210.522	300.000	الزبائن
			28.817	43.954	أوراق القبض
			3.967	8.170	موردون مدينون
70.680	50.376	موارد خارج الإستغلال	41.080	62.140	إستخدامات خارج الإستغلال
70.680	50.376	موردو القيم الثابته	41.080	62.140	حقوق التنازل عن الإستثمار
16.376	15.680	موارد الخزينة	53.848	19.320	إستخدامات الخزينة
16.376	15.680	الإعتمادات الجارية للبنك	40.848	12.320	البنك
			13.000	7.000	الصندوق
615.968	935.280	المجموع	615.968	935.280	المجموع

3- حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

النسبة %	2011	2010	مؤشرات التوازن المالي
160.79	396.608 = 230.888 - 627.496	152.080 = 128.648 - 280.728	FRng
164.34	381.204 = 241.728 - 622.932	144.208 = 248.184 - 392.392	B.FRex
103.97	11.764 = 50.376 - 62.140	-29.600 = 70.680 - 41.080	B.FRFhex
242.88	392.968 = 11.764 + 381.204	114.608 = (-296.000) + 144.208	B.FRFg
-90.29	3.640 = 392.968 - 396.608	37.472 = 114.608 - 152.080	TN

✘ نلاحظ أن المؤسسة إستطاعت تحقيق رأس مال عامل موجب في عام 2010 قدره 152.080 دج في حين أن الإحتياج الإجمالي في رأس المال العامل قدر بـ 114.608 دج وهو ما مكن من تحقيق خزينة موجبة صافية قدرها 37.472 دج.

✘ نلاحظ أن المؤسسة إستطاعت تحقيق رأس مال عامل موجب في عام 2011 كذلك قدره 396.608 دج بينما الإحتياج الإجمالي في رأس المال العامل قدر بـ 392.968 دج وهو ما سمح بتحقيق خزينة موجبة صافية قدرها 37.472 دج.

✘ أما عند تقييم التطور بين دورتي 2010-2011 فإننا نلاحظ أن رأس المال العامل قد نمت بأكثر من 160% خلال فترة عام واحد في حين أن الخزينة الصافية قد تراجعت بشكل كبير يقدر بأكثر من 90% وهذا يعود إلى أن معدل النمو في الإحتياج والذي قدر بحوالي 243% كان أكبر من معدل التطور والنمو في رأس المال العامل (160%) وهو ما أدى إلى تراجع الخزينة.

✘ وعليه فإن التطور الحاصل في أعمال ونشاط المؤسسة يتعين التحوط له ماليا بشكل كاف والمؤسسة ورغم كونها لا تزال تحقق توازن مالي جيد (توازن 2011 يتضمن خزينة موجبة بقيم صغيرة وهو أفضل من ذلك المحقق في 2010 حيث يوجد فائض كبير غير مستغل) غير أنه يتعين عليها تعزيز توازنها المالي بما يتلائم والنمو الحاصل في أعمالها مستقبلا، لأن الإستمرار بنفس الوتيرة ينذر بإمكانية أن تصبح الخزينة مستقبلا سالبة.

الفصل الرابع: التشخيص المالي

باستخدام النسب المالية

المحور الأول: مفهوم النسب المالية

المحور الثاني: أنواع النسب المالية

المهارات المستهدفة

- التعرف على المعلومات الرئيسية في إعداد النسب المالية
- تطوير القدرة على تقييم جوانب التمويل والسيولة والنشاط والربحية في الجانب المالي للمؤسسة.

تمهيد: من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة فإن المشخص المالي يستعمل عدة أدوات، من بينها النسب المالية، حيث تقوم على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية من أجل إعطاء دلالات ذات أهمية على البيانات الواردة في هذه القوائم، ما يتيح تفهم شامل لسيولة المؤسسة، قدرتها على الدفع ودرجة فاعليتها في إدارة أصولها.

المحور الأول: تعريف النسب المالية

أولاً: تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها تلك العلاقة بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية (الميزانية المالية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة)، بحيث تنتج النسب المالية بواسطة قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية السابقة على عنصر آخر.

وتعرف أيضاً على أنها دراسة العلاقة بين متغيرين والتي تعطي لنا دلالات وتقدم معلومات تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

ومن أجل أن تكون النسب ذات دلالة لا بد أن تستعمل لمقارنة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة مع:

- 1) وضعية سابقة لنفس المؤسسة وهو ما يعرف بالمعيار التاريخي.
- 2) أو تستخدم للمقارنة مع وضعية مالية لمؤسسة أخرى وفق المعيار الصناعي أو المقارن.
- 3) أو مع المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التشخيص المالي.

ثانياً: أهمية النسب المالية:

يمكن للمشخص المالي أن يعتمد على عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تبويبها في العديد من الأقسام الرئيسية واختيار هذه الأقسام يتوقف على الهدف المرجو من عملية التشخيص من جهة وأنواع البيانات والمعلومات المتاحة من جهة أخرى، فالنسب المالية تكتسي أهمية كبيرة في عملية التشخيص لما لها من دور كبير في توضيح الصورة المالية للمؤسسة وذلك من مختلف الجوانب

فهي تستخدم في عملية التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وأيضاً مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية.

والآلية التي يتبعها المشخص المالي في استعمال النسب المالية لمؤسسة معينة تتوقف على الأهداف والأغراض المحددة لعملية التشخيص وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا على شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات.

المحور الثاني: أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية الوظيفية إلى المجموعات الرئيسية التالية والتي تضم كل منها عددا من هذه النسب:

أولا: نسب الهيكل المالي:

يهدف إستخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة، والحكم على درجة إستقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة، وفيما يلي أهم النسب شائعة الإستخدام بهذا الخصوص:

1- تمويل الاستخدامات المستقرة: تبين لنا هذه النسبة مستوى تغطية الاستثمارات الصافية عن طريق الأموال الدائمة، وما تجدر إليه الإشارة هو أن نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{أموال دائمة}}{\text{استخدامات مستقرة}}$ قد تم إلغاؤها وتم تعويضها بنسبة تغطية الأموال المستثمرة لأنها تعبر عن تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للاستغلال (الهيكلية)، حيث يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + BFRex}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، لأن الاستخدامات المستقرة لا بد لها أن تمول بالموارد الدائمة، وأيضا بالنسبة لـ BFRex المرتبط بشكل عام بهيكل المؤسسة والذي لا بد أن يتم تمويله بواسطة الموارد الدائمة، بحيث أن أغلب المؤسسات تضع نسبة تقترب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية.

2- الاستقلالية المالية: تعتبر السياسة المالية للمؤسسة من أبرز العوامل التي يمكن لها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن المالي فيها، إفراط المؤسسة في استعمال الديون المالية مؤشر خطير لأنه يؤدي إلى الوقوع في مشاكل مالية عسيرة وذلك بسبب تزايد المصاريف الثابتة والناجمة عن تسديد القروض والفوائد، لذلك يعتمد المشخص المالي على نسبة الاستدانة من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{الديون المالية} + \text{موارد الخزينة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

هذه النسبة يتعين أن لا تتجاوز 1 (الواحد) وذلك من أجل أن تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما تمكنت المؤسسة من أن تتعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الاقتراض أو عند تسديد الديون، ولكن إذا كانت هذه النسبة كبيرة وتتجاوز 1 فهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة ولا يمكن لها أن تحصل على تمويل إضافي عن طريق الاقتراض إلا بواسطة إعطاء ضمانات.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية بمعنى أن لا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الأموال الخاصة، أي أن يكون ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكثر من مقرضيهما، وهو شيء مهم خصوصا إذا ما تعلق الأمر بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الإفلاس، فنلاحظ أنه إذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين فهو قرار غير رشيد من منظور الاستقلالية المالية ولا بد أن يعوض بقرار آخر مثل الزيادة في رأس المال للمساهمة أو التحلي عن بعض النشاطات أو التنازل عن بعض الاستثمارات... الخ.

3- القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية: يعتمد الشخص المالي على هذه النسبة من أجل معرفة المدة الزمنية الضرورية لتسديد الديون المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالقدرة على التمويل الذاتي (CAF) وهذا على افتراض أن هذا الأخير لا يستخدم إلا في خدمة الديون المالية (لا وجود لتوزيع الأرباح أو إعادة الاستثمار، بحيث يمكن معرفة مدة تسديد الديون المالية بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الديون المالية (القدرة على الوفاء)} = \frac{\text{الديون المالية}}{CAF}$$

فالمعدل الملائم لهذه النسبة هو 4 وهذا في حالة ما إذا كان متوسط مدة الديون هو 8 وغالبا ما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسط بين المؤسسة ودائنيها، فإذا كانت مثلا 3 فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها المالية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة.

وعدم احترام هذه القاعدة يدل على استمرار المؤسسة في عملية الاستدانة وذلك بغض النظر عن مستوى القدرة على التمويل الذاتي، وهو مؤشر عن زيادة وارتفاع عدم القدرة على الوفاء ومنه التوقف عن دفع الديون في آجال استحقاقها ومنه زيادة احتمال الوقوع في العسر المالي، فهذه النسبة تعتبر كمؤشر للمقرضين يساعدهم في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسة.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أن القدرة على التمويل الذاتي CAF يمكن حسابها بواسطة طريقة الجمع أو طريقة الطرح.

أ- طريقة الجمع: CAF = نتيجة الدورة + مصاريف محسوبة - إيرادات محسوبة

CAF = نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك + المؤونات ونواقص القيمة + ق م ص للتشبيات المتنازل عليها - الاسترجاع عن نواقص القيمة والمؤونات - سعر التنازل عن التشبيات المتنازل عنها - القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة.

ب- طريقة الطرح: CAF = الفائض الإجمالي للاستغلال + إيرادات محصلة - مصاريف مسددة

ثانيا: نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة وذلك من خلال تحديد ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسائر ممكنة قياسا بتكلفتها، ويعتمد المشخص المالي غالبا على حساب النسب التالية:

1- نسب السيولة العامة (نسبة التداول): تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يتعين أن تتجاوز الواحد من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي موجب، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، على أن لا يبالغ في قيمتها.

2- نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لاقصرها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل الى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحول وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في سرعة دوارنه وارتباطه بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة، وعادة ما يفضل أن تكون في المجال بين 0.3 و 0.5.

3- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية): تعتبر هذه النسبة من أدق النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، دون اللجوء الى القيم المالية غير الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات أو الحقوق إلى سيولة جاهزة،

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية:

هذه النسبة يفضل بشكل عام أن تكون محصورة في المجال بين 0.2 و 0.3

ما تجدر إليه الإشارة أنه من الصعب وجود نسبة معيارية كمقياس للسيولة، ولكن يمكن القول أن معايير السيولة تكون عادة محددة بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية وأيضا إلى حد ما للمؤسسات التجارية في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد معين بالنسبة للمنشآت في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

ثالثا: نسب النشاط:

تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، بحيث يتم حسابها بالاعتماد على القيم الإجمالية التي تظهر في الميزانية الوظيفية، ويتم التعبير عن هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام والمرات، وتعرف أيضا هذه النسب بنسب الإنتاجية إذ أن هدفها هو قياس كفاءة وفعالية الإدارة في استعمال ما لديها من استثمارات من أجل خلق وتوليد المبيعات.

1- العلاقة بين BFRex ورقم الأعمال: ما دام BFRex متعلق ومرتبطة بنشاط المؤسسة الرئيسي فهو ما يعني أنه مرتبط برقم الأعمال، فالنسبة التي تبين لنا هذه العلاقة تمكن المشخص المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس

المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الإحتياج الهيكلي، ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{مدة الإحتياج ر ع إ} = \frac{\text{BFReX}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه:

- زيادة في مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن
- أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين

2-معدل دوران المخزونات: يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح.

حيث يمكن حساب معدل دوران المخزونات من خلال العلاقتين التاليتين:

$$\text{دوران البضاعة/المواد الأولية} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة أو المواد الأولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

بالنسبة للبضاعة أو المواد الأولية كالتالي:

$$\text{دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة إنتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

بالنسبة للمنتجات التامة كالتالي:

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أو المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) \div 2$$

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم تصريفها فيتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

3-مدة التحصيل من الزبائن: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق من الزبائن وتحسب كما يلي:

$$\text{مدة التحصيل} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي الآجل}} \times 360$$

ويقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة الى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع زبائنها وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصيدا السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة.

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات المدينة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التحصيل،

$$\frac{\text{رقم الأعمال السنوي الآجل}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

كما توضحه العلاقة التالية:

كلما كان هذا المعدل أكبر كلما دل على سرعة تحصيل المؤسسة لديونها على الزبائن

4-مدة التسديد للموردين: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة التي تسدد فيها المؤسسة ديونها تجاه مورديها

$$\text{مدة التسديد} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الآجلة}} \times 360$$

وتحسب كما يلي:

ويقصد بفترة التسديد تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة الى تاريخ تسديدها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، تتبع هذه المدة بدورها سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع مورديها وعموما كلما كانت أكبر كان ذلك أفضل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التسديد،

$$\frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}$$

كما توضحه العلاقة التالية:

كلما كان هذا المعدل أقل كلما دل على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد

قيمة مشترياتها الآجلة.

والشرط المهم هنا، هو أن تجعل المؤسسة فترة التسديد أطول من فترة التحصيل أي أن يكون معدل دوران الحسابات المدينة أكبر من معدل دوران الحسابات الدائنة، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل ديونها المستحقة قبل تسديد الديون التي عليها.

رابعا: نسب الربحية:

تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها ادارة المؤسسة

فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، أما فيما يتعلق بالمدى الأنسب لها فإن ذلك يختلف حسب نوع النشاط والقطاع ودرجة المنافسة وغيرها من الشروط، وبالتالي فإن تقييم نسب الربحية يستدعي مقارنتها أساسا بالنسب التاريخية لنفس الشركة والشركات المنافسة، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كلما كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة.

وفيما يلي أهم النسب المستخدمة:

1- نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح): تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

2- معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية): تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100\%$$

3- معدل المردودية الإقتصادية (العائد على مجموع الأصول): تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في إستخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الإستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الإستخدامات}} \times 100\%$$

خامسا: شروط إستخدام النسب المالية:

إن الإستفادة من النتائج التي تقدمها النسب المالية يبقى رهنا بالفهم الجيد والإختيار السليم لهذه النسب من أجل التوصل إلى أفضل الحلول، وفيما يلي أهم الشروط التي يتعين إحترامها أثناء إستعمال التشخيص بالنسب المالية:

1. أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يركب منها بسط ومقام النسب.
2. إختيار النسب التي تتفق مع الأهداف التي تهدف لها عملية التشخيص المالي.
3. أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة سواء لنفس المؤسسة خلال دورات سابقة أو لمؤسسات منافسة أو حتى من خلال نسب معيارية متفق عليها في حقل التحليل المالي.
4. عدم الإعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية وأداء المؤسسة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



مثال توضيحي رقم (06): التشخيص باستخدام النسب المالية

تخص البيانات المالية أحد المؤسسات في نهاية العام الثاني من نشاطها.

الملحق الأول: الميزانية المحاسبية في 2012/12/31.

الخصوم	الأصول			الأصول	
	ق م ص	إهت و مؤ	ق م إجمالية		
280.966	حسابات رأس المال	248.350	76.950	325.300	القيم الثابتة
84.000	رأس المال المدفوع				قيم ثابتة غ ملموسة
3.000	احتياطات	1.250	1.250	2.500	برامج معلوماتية
2.200	الترحيل من جديد	7.000	3.000	10.000	شهرة المحل
120.000	نتيجة الدورة الصافية				قيم ثابتة ملموسة
20.666	إعانات الاستثمار	154.200	45.800	200.000	مباني
1.400	مؤونة الأعباء و الخسائر	33.300	26.900	60.200	معدات نقل
47.200	قروض بنكية				قيم ثابتة مالية
2.500	قروض سنديّة	7.150	-	7.150	سندات مساهمة
196.310	الخصوم الجارية	45.450	-	45.450	سندات أخرى
105.000	المورد و ملحقته	228.926	2.040	230.966	الأصول الجارية
62.900	أحور و ضرائب واجبة الدفع				المخزونات
2.550	زيائن دائنون	160.200	1.300	161.500	بضاعة
12.000	موردو القيم الثابتة				حقوق على الغير
10.860	ضرائب على النتائج	24.110	740	24.850	الزيائن وملحقته
3.000	الاعتمادات الجارية للبنك	1.426	-	1.426	موردون مدينون
		580	-	580	حقوق التنازل عن الاستثمار
		29.360	-	29.360	حقوق أخرى خ إ
		13.250	-	13.250	الحسابات المالية
477.276	المجموع	477.276	78.990	556.266	المجموع

ملحق 2: معلومات إضافية:

8- المؤسسة مع بداية نشاطها حصلت على شاحنة عن طريق عقد تمويل إيجاري ولم تسجله محاسبيا، وفيما يلي

المعلومات المتعلقة بهذا العقد:

✓ القيمة الأصلية للشاحنة 80.000 دج.

✓ مدة العقد 5 سنوات.

9- سيتم إسترجاع ما قيمته 2.150 دج من سندات المساهمة خلال عام 2013.

10- قامت المؤسسة في وقت سابق بخصم مجموعة من أوراق القبض بقيمة 4.000 دج، علما أن البنك لم يحصلها بعد.

11- نصف النتيجة الصافية يقسم مناصفة بين الإحتياطات والشركاء علما أن ما مقداره ثلث قيمة الأرباح الموزعة فقط سيسلم للشركاء خلال سنة 2013.

12- مؤونة الأعباء والخسائر نصفها غير مبرر.

13- تسدد المؤسسة خلال سنة 2013 قسط من القروض البنكية بقيمة 17.200 دج.

14- معدل الضريبة على الأرباح 30%.

ملحق 3: معلومات مكملة متعلقة بالنشاط

العناصر	المبالغ
المخزون بتاريخ 2011/12/31	85.000
رقم الأعمال (نصفه أجل)	980.000
مشتريات البضاعة (ثلثها أجل)	750.000

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المطلوب:

2. إعداد الميزانية الوظيفية بعد إجراء التعديلات اللازمة.

3. حساب مؤشرات التوازن المالي.

4. حساب النسب المالية.

5. التعليق على التوازن المالي للمؤسسة إنطلاقا من المؤشرات والنسب المالية المحسوبة.

حل المثال التوضيحي رقم (06)

1- إجراء التعديلات اللازمة:

• معدات النقل المتحصل عليها من خلال عقد إيجاري: قسط الإهلاك = $5/80.000 = 16.000$ دج

✓ معدات النقل = $60.200 + 80.000 = 140.200$ دج إستخدامات مستقرة

✓ الإهلاك المتراكم = $2 \times 16.000 = 32.000$ يضاف إلى حساب الإهلاكات والمؤونات ضمن الأموال الخاصة

✓ القيمة المتبقية = $80.000 - 32.000 = 48.000$ دج تظهر في حساب 167: عقود الإيجار التمويلي ضمن

الديون المالية الطويلة

- سندات المساهمة: 7.150 دج ← 2.150 دج سندات مساهمة إستخدامات خارج الإستغلال
5.000 دج تبقى على حالها ضمن الإستخدامات المستقرة
- أوراق تجارية مخصومة وغير محصلة ← الزبائن والحسابات الملحقمة = 24.850 + 4.000 = 28.850 دج
الإعتمادات البنكية الجارية = 3.000 + 4.000 = 7.000 دج
- النتيجة الصافية: 120.000 دج ← 60.000 دج : 50% ← 30.000 دج : 50% تضاف إلى الإحتياطات
30.000 دج : 50% : الشركاء
10.000 دج موارد خارج الإستغلال $\frac{1}{3}$
20.000 دج ديون مالية طويلة $\frac{2}{3}$
60.000 دج : 50% : الترحيل من جديد
- مؤونة الأعباء والخسائر: 1.400 دج ← 700 دج : 50% تبقى على حالها - 15 ضمن الأموال الخاصة (موارد دائمة)
700 دج : 50% : غير مبرر فيعد ربحاً إستثنائياً يخضع للضريبة ويعالج كما يلي:
210 دج ضرائب على النتائج الموارد خارج الإستغلال $0.3 \times 700 = 210$
490 دج ربح صافي يضم إلى الإحتياطات $0.7 \times 700 = 490$
- القروض البنكية: 47.200 دج ← 17.200 دج قروض بنكية الموارد خارج الإستغلال
30.000 دج تبقى على حالها ضمن الديون المالية الطويلة
- الإهتلاكات والمؤونات: 78.990 + 32.000 = 110.990 دج ضمن الأموال الخاصة (الموارد الدائمة)
- الإحتياطات: 33.490 دج = 490 + 30.000 + 3.000
- الترحيل من جديد: 62.200 دج = 60.000 + 2.200
- الدولة الضريبة على النتائج: 11.070 دج = 210 + 10.860

2- الميزانية الوظيفية للمؤسسة في 2010/12/31:

المبالغ	الموارد	المبالغ الإجمالية	الإستخدامات
412.546	الموارد الدائمة	403.150	الإستخدامات المستقرة
312.046	الأموال الخاصة		التشبيات غير الملموسة
84.000	رأس المال المدفوع	2.500	برامج معلوماتية
33.490	إحتياطات	10.000	شهرة المحل
62.200	الترحيل من جديد		التشبيات الملموسة
20.666	إعانات الإستثمار	200.000	مباني
700	مؤونة الأعباء والخسائر	140.200	معدات نقل
110.990	إهتلاكات ومؤونات		التشبيات المالية
		5.000	سندات المساهمة
100.500	ديون مالية طويلة	45.450	سندات أخرى
30.000	قروض بنكية		
2.500	قروض سنديّة		
48.000	قروض على عقود الإيجار التمويلي		
20.000	الشركاء: الحصص الواجب دفعها		
227.720	الموارد الجارية	237.116	الإستخدامات الجارية
170.450	موارد الإستغلال	191.776	إستخدامات الإستغلال
105.000	المورد والحسابات الملحقّة	161.500	بضاعة
62.900	أجور وضرائب واجبة الدفع	28.850	الزبائن والحسابات الملحقّة
2.550	زبائن دائنون	1.426	موردون مدينون
50.270	موارد خارج الإستغلال	32.090	إستخدامات خارج الإستغلال
12.000	موردو القيم الثابتة	580	حقوق التنازل عن التشبيات
11.070	الدولة: ضرائب على النتائج	29.360	حقوق أخرى خارج الإستغلال
17.200	قروض بنكية	2.150	سندات مساهمة
10.000	الشركاء الحصص الواجب دفعها		
7.000	موارد الخزينة	13.250	إستخدامات الخزينة
7.000	الإعتمادات الجارية للبنك		
640.266	مجموع الموارد	640.266	مجموع الإستخدامات

3- حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

التعليق	القيمة	المؤشر
رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب وهذا مؤشر جيد مبدئياً بالنسبة للمؤسسة ويشير إلى أن الموارد الدائمة قد غطت بالكامل الإستخدامات المستقرة وسجلت فائضاً (هامش أمان) قدره 9396 دج موجه لتمويل الإستخدامات الجارية	9.396	FRng
تولد عن النشاط العادي للمؤسسة إحتياجاً مالياً قدره 21326 دج وهذا راجع عادة إلى أن آجال دوران كل من المخزون والحقوق أبطأ من آجال دفع الموردين.	21.326	B.FRfex

18180	أنتج النشاط غير العادي للمؤسسة (الأنشطة غير الدورية) مورداً مالياً قدره 18180 دج وهذا ما يخفف من حدة العجز في السيولة السابق.	-18.180	B.FRFhex
3146	المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية إضافية لتغطية إحتياج أنشطتها الإستغلالية قدره 3146 دج.	3.146	B.FRFg
6.250	المؤسسة حققت خزينة صافية موجبة أي أن إستخدامات الخزينة (النقد وما في حكمه المتواجد في خزائن والحسابات الجارية للمؤسسة) أكبر من موارد الخزينة، أو بمعنى آخر (من المعادلة الرئيسية للخبزينة الصافية) فإن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي إحتياجاته، مع فائض قدره 8.370 دج.	6.250	TN

4- حساب النسب المالية:

التعليق	القيمة	النسبة
نسب الهيكل المالي		
هذه النسبة أقل من المعدل الأمثل لها وهو الواحد ما يعني أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي الإستخدامات المستقرة (لأن FRng موجب) ولكنه لا يغطي بالكامل الإحتياج الهيكلي (BFRex)، وعموماً فإن هذه النسبة قريبة جداً من الواحد ولكن ينبغي على المؤسسة مبدئياً تدعيم رأس مالها العامل وعدم الإعتماد على الفائض الذي يوفره إستثناء (BFRhex) كما ورد في تحليل التوازن المالي في الأعلى.	0.97	نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة
نسبة جيدة تشير إلى مديونية ضعيفة، حيث لا تمثل الديون المالية وموارد الخزينة سوى ثلث الأموال الخاصة، وهو ما يعني استقلالية أكبر للمؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية من جهة ومن جهة أخرى القدرة على طلب المزيد من القروض	0.34	نسبة الإستدانة
نسب السيولة		
هذه النسبة جيدة وهي تشير إلى أن الإستخدامات الجارية تغطي وتزيد الموارد الجارية، ما يعني تحقيق المؤسسة لرأس مال عامل موجب، وهو شرط أساسي للوصول إلى التوازن المالي	1.04	نسبة السيولة العامة
نسبة تقع في المجال الأمثل، وتعني أن المؤسسة بإمكانها سداد 33% من إلتزاماتها العاجلة دون انتظار بيع مخزونها، أي إعتماداً على المتاحات النقدية الموجودة بحوزتها وكذا حقوقها على الغير المتأدية من الأنشطة العادية والإستثنائية.	0.33	نسبة السيولة السريعة
نسبة ضعيفة وتشير إلى أن المؤسسة ليس بمقدورها سوى التسديد الفوري لـ 6% من ديونها الجارية، في حين من المفروض أن تكون هذه النسبة بين 20 و 30%	0.06	نسبة السيولة الجاهزة
نسب النشاط		
يدل هذا المعدل على أن الإحتياج الأساسي للمؤسسة وهو الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال (BFRhex) لا يمثل إلا حوالي 8 أيام من رقم أعمالها وهذا المعدل جيد.	7.83	مدة الإحتياج ر ع !

مدة المخزونات	دوران	58.85	يعني هذا المؤشر أن المؤسسة لها فترة تخزين متوسطة قدرها 59 يوماً، أو يمكن القول أنها تحتاج إلى حوالي 59 يوماً من أجل تصريف مخزونها من البضاعة
		6.12	يشير هذا المعدل إلى أن المؤسسة لها عدد مرات دوران مخزون البضاعة قدره 6 مرات خلال السنة.
مدة العملاء	تحصيل	21.19	تحتاج المؤسسة إلى 21 يوماً من أجل ترصيد ديون عملائها
معدل الحسابات المدينة	دوران	16.99	تعني هذه النسبة أن المؤسسة تحول حسابات الزبائن وأوراق القبض إلى نقدية في المتوسط 17 مرة خلال السنة.
مدة الموردين	تسديد	75.6	تستفيد المؤسسة من فترة قدرها حوالي 76 يوماً قبل أن تسدد مشترياتها الآجلة لصالح مورديها، وبالنظر إلى المدة التي تمنحها لعملائها والمقدرة بـ 21 يوماً فإن المؤسسة تستفيد من فارق المدتين لصالحها وهو الأمر المطلوب.
معدل الحسابات الدائنة	دوران	4.76	تعني هذه النسبة أن المؤسسة تدفع مشترياتها على الحساب في المتوسط 5 مرات خلال السنة.
		نسب الربحية	
نسبة الربحية التجارية	الربحية	12.24	تحقق المؤسسة صافي هامش ربح قدره 0.1224 دج عن كل 1 دج من المبيعات
معدل الربحية المالية	الربحية	38.45	تحقق المؤسسة عائداً على حقوق الملكية قدره 38.45% وهو ما يعني أن كل 1 دج دفعه المساهمون في رأس مال المؤسسة نتج عنه ربح قدره 0.3845 دج، وهذه النسبة رغم ارتفاعها فإنه لا بد من معلومات إضافية عن النشاط والمنافسين من أجل الحكم عليها.
معدل الربحية الاقتصادية	الربحية	18.74	تحقق المؤسسة عائداً على الأصول قدره 18.74% وهو ما يعني أن كل 1 دج موظف في إستخدامات المؤسسة نتج عنه ربح قدره 0.1874 دج

مثال توضيحي رقم (07): التشخيص باستخدام النسب المالية

إليك المعلومات التالية:

$$\text{نسبة الأموال المستثمرة} = 1, \text{ BFRFg} = -10.000, \text{ BFRFex} = 50.000.$$

$$\text{مجموع الميزانية} = 900.000, \text{ مجموع الديون} = 550.000,$$

$$\frac{11}{10} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة}}, \quad \frac{3}{2} = \frac{\text{استخدامات الاستغلال}}{\text{موارد الاستغلال}}, \quad \frac{3}{2} = \frac{\text{استخدامات خارج الاستغلال}}{\text{استخدامات الخزينة}}$$

المطلوب: أعد تشكيل الميزانية الوظيفية المختصرة.

حل المثال التوضيحي رقم (07)

الميزانية الوظيفية المختصرة:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
550.000	الموارد الدائمة	500.000	الإستخدامات المستقرة
300.000	الأموال الخاصة		
250.000	ديون مالية طويلة		
100.000	موارد الإستغلال	150.000	إستخدامات الإستغلال
210.000	موارد خارج الإستغلال	150.000	إستخدامات خارج الإستغلال
40.000	موارد الخزينة	100.000	إستخدامات الخزينة
900.000	المجموع	900.000	المجموع

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



الفصل الخامس: جدول التحويل " جدول الموارد والإستخدامات "

المحور الأول: مفهوم جدول التحويل

المحور الثاني: التشخيص المالي من خلال جدول التحويل

المهارات المستهدفة

- التعرف على أساسيات إعداد جدول التحويل. التخرج في الجزائر
- إكتساب مهارات أساسية في مجال التشخيص الديناميكي.

تمهيد: يعتبر جدول التمويل من أهم الوسائل والوثائق التي تترجم السياسة المالية للمؤسسة وذلك من دورة مالية لأخرى فهو يوضح التغيرات في رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات لذلك يعتبر هذا الجدول من الآليات التي يتم الاعتماد عليها في التشخيص المالي

المحور الأول: مفهوم جدول التمويل

أولاً: تعريف جدول التمويل:

يعرف جدول التمويل بأنه قائمة مالية توضح حركة الأموال خلال فترة زمنية معينة حيث يبين لنا الاستخدامات والموارد الجديدة للدورة بمعنى احتياجات التمويل التي تظهر خلال الدورة ووسائل التمويل المستخدمة لذلك.

إذ يظهر جدول التمويل مصادر الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الأموال خلال نفس الفترة كما يوضح أيضاً التأثير النهائي لمختلف العمليات المحققة على خزانة المؤسسة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانياً: أهداف جدول التمويل:

يسمح جدول التمويل بمعرفة الآلية التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تلخيص أهم أهداف جدول التمويل فيما يلي:

1. القيام بتحليل التغيرات التي تطرأ على ذمة المؤسسة والمتمثلة في كل الحركات المحاسبية.¹
2. تحليل العمليات التي قامت بها المؤسسة والقيام بإظهار تأثيرها على الخزانة.
3. إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي استفادت منها المؤسسة خلال الدورة.
4. التعرف على نسبة الطاقة التمويلية الذاتية مقابل مجموع الموارد.
5. التعرف على نسبة التمويل الذاتي مقابل الديون المالية.
6. تحليل السياسة التمويلية للمؤسسة من أجل تعزيز نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف من أجل رفع المردودية.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 62.

7. تقييم نجاعة سياسات التمويل والاستثمار وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة وتتبع التغير في رأس المال العامل والقيام بتفسيره.

8. يساعد جدول التمويل على اتخاذ القرارات الخاصة ببرامج المؤسسة واحتياجات المؤسسة.

ثالثا: إعداد وتكوين جدول التمويل:

من أجل إعداد جدول التمويل يجب توفر ميزانيتين متتاليتين بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج وبعض الجداول التي يتم نشرها ضمن الملاحق كجدول الاهتلاكات وجدول الاستثمارات، حيث يتم حساب التغيرات في كل البنود وذلك سواء بالزيادة أو بالنقصان، بحيث يتم تصنيف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات، فالمخطط المحاسبي العام 82 PCG قام بتعريف جدول التمويل بأنه جدول للاستخدامات والموارد والذي يفسر تغيرات الذمة المالية خلال الدورة المرجعية

فهو يسمح بإظهار التغيرات الحاصلة في الاستخدامات والموارد وذلك من أجل تفسير كيفية تكوين رأس المال العامل الصافي وطريقة استعمال هذا التغير.⁽¹⁾

فجدول التمويل حسب المخطط المحاسبي العام PCG يتكون من قسمين رئيسيين وهما:

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1- الجدول الأول: يوضح هذا الجدول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) والعناصر التي كانت

سببا في هذا التغير، بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية ويتكون من جزئين وهما:

- الموارد الدائمة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الاستخدامات الثابتة (المستقرة) التي كونتها المؤسسة في الدورة نفسها.

وعليه نلاحظ أن هذا الجدول مخصص لموارد واستخدامات الدورة الطويلة الأجل، ومن أجل إعداد قائمة

الموارد والاستخدامات يتم الاعتماد على المراحل التالية:

أ- المرحلة الأولى: رصد التغيرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة

ب- المرحلة الثانية: تصنيف التغيرات التي حدثت إلى موارد واستخدامات استنادا للقاعدة التالية:

¹ زغيب مليكة، مرجع سابق، ص 123.

كل زيادة في عناصر الاستخدامات المستقرة أو نقصان في الموارد الدائمة تعتبر استخدام، وكل زيادة في الأموال الدائمة و كل نقصان في عناصر الأصول الثابتة تعتبر مورد، كما يجب إظهار التمويل الذاتي خلال تلك الفترة كعنصر أساسي في تمويل المؤسسة، حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الموارد	الاستخدامات
- زيادة في الخصوم	- نقص في الخصوم
- نقص في الأصول	- زيادة في الأصول

والجدول الموالي يوضح لنا محتوى القسم الأول من جدول التمويل:

جدول رقم (01): القسم الأول من جدول التمويل "التمويل متوسط وطويل الأجل"

الموارد الدائمة	الاستخدامات المستقرة
- القدرة على التمويل الذاتي CAF	- حيازة تشييات جديدة.
- التنازل أو الإنخفاض في عناصر التثبيات.	- مصاريف موزعة على عدة سنوات.
- رفع رأس المال أو المساهمات.	- تسديد الديون المالية.
- الحصول على ديون مالية.	- انخفاض رأس المال.
	- توزيع الأرباح.
التغيير في الموارد المستقرة +	التغيير في الاستخدامات المستقرة -
+ ← Δ	FRng → -

المصدر: من إعداد الباحث

إن القسم الأول من جدول التمويل يهدف إلى تقييم التغيير في رأس المال العامل الوظيفي وبالتالي فهو يعبر عن سياسة التمويل وسياسة الاستثمار المنتهجة من طرف المؤسسة، وعندما يكون هذا التغيير موجبا فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه مورد صافي، في المقابل عندما يكون هذا التغيير سالب فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه استخدام صافي.

ج- شرح مكونات محتوى القسم الأول من جدول التمويل:

ج-1- الموارد الدائمة: تتكون الموارد الدائمة من العناصر التالية:

✓ **القدرة على التمويل الذاتي:** تعرف بأنها الطاقة التمويلية الذاتية، فهي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل مالية ونواتج خلال دورة معينة، فالقدرة على التمويل الذاتي تبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة اعتمادا على مواردها المالية الذاتية وتحسب CAF من خلال العلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك + المؤونات وخسائر القيمة - الإسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات + ق م ص للتشبيات المتنازل عنها - سعر التنازل للتشبيات المتنازل عنها - القسط المحول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة

وما تجدر إليه الإشارة أن القدرة على التمويل الذاتي يتم حسابها بعدة طرق ومن بينها الطريقة المعتمدة في نموذج PCG 82 ويتم حسابها كما يلي:

القدرة على التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + مخصصات الإهلاكات + مخصصات المؤونات - استرجاع المؤونات + أو - فائض أو نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

✓ **التنازل أو الإنخفاض في عناصر التشبيات:** إن التنازل عن التشبيات الملموسة وغير الملموسة والمالية تعتبر موارد دائمة ويتم احتسابها بسعر التنازل في جدول التمويل بحيث يتم الاعتماد على جداول الاستثمارات من أجل الحصول على كل المعطيات المتعلقة بعملية التنازل، إضافة إلى ذلك يتم اعتبار انخفاض الاستثمارات المالية والخاصة بالاسترجاع المحصل عن الحقوق المتعلقة بالمساهمات والإقراض والودائع والكفالات كمورد دائم.

✓ **رفع الأموال الخاصة:** تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على أموال جديدة ويكون ذلك بواسطة قيام المؤسسة بطرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور في السوق المالي، فهذه الآلية تمكن المؤسسة من رفع رأس مالها خصوصا إذا كانت تحقق أرباح معتبرة وهو الشيء الذي يجعل الأفراد يقبلون بشكل كبير للاكتتاب في أسهمها، وهناك آلية أخرى يتم من خلالها الرفع في الأموال الخاصة وهي إعانات الاستثمارات والتي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية بحيث يتم تسجيل هذه الإعانات كمورد وذلك بقيمتها الإجمالية.

✓ **الزيادة في الديون المالية:** وتمثل في الديون الجديدة التي تتحصل عليها المؤسسة خلال الدورة المالية والتي تتعدى درجة استحقاقها السنة، ويتم استثناء الاعتمادات البنكية الجارية.

ج-2- الاستخدامات المستقرة: وتتكون من العناصر التالية:

✓ **حيازة تقيتات جديدة:** قد تشمل العملية حيازة التقيتات الملموسة أو غير ملموسة أو التقيتات المالية والتي يتم تسجيلها بالقيم الإجمالية خلال الدورة ويتم حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو بالعلاقة التالية:

$$\text{مشتريات الاستثمارات} = \text{الاستثمارات الصافية} + \text{حصص الاهتلاكات للدورة} + \text{القيمة الباقية للتنازل عن الاستثمارات}$$

✓ **المصاريف الموزعة على عدة سنوات:** وهي عبارة عن المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمس القادمة فهي تؤدي دور الاهتلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة ويتم حسابها من خلال الميزانية والمعلومات المحاسبية المتمة لها.

✓ **تخفيض الأموال الخاصة:** أي التخفيض في رأس مال الشركة وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة أو عندما يتخذ قرار بإعادة هيكلتها

✓ **تسديد الديون:** وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ديون الدورة الحالية} = \text{ديون الدورة السابقة} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{التسديد}$$

✓ **توزيع الأرباح:** وتخص الأرباح خلال الدورة N-1 والتي يتم توزيعها خلال الدورة N، فالأرباح المحتجزة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميها أو عمالها من أرباح تحققت خلال الدورة المالية السابقة، ويمكن أن تحسب الأرباح الموزعة حسب العلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{الارتفاع في الاحتياطات}$$

أو تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{الأرباح الصافية للدورة N-1} + \text{الترحيل من جديد للدورة N-1} - \text{الاحتياطات الجديدة} - \text{الترحيل من جديد للدورة N}$$

2_ الجدول الثاني: يبين الجدول الثاني أي القسم الثاني من جدول التمويل التغييرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية، فهو يبين لنا موارد دورة الاستغلال وخارج الاستغلال واستخداماتها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (02): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغييرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta FRhg$			
الرصيد (1)-(2)=3	الموارد 2	الاحتياجات 1	
			- التغيير في عناصر الاستغلال: <ul style="list-style-type: none"> ● التغيير في إستخدامات الاستغلال ● التغيير في موارد الاستغلال
			$A \quad \Delta BFRex$
			- التغيير في العناصر خارج الاستغلال <ul style="list-style-type: none"> ● التغيير في المدينين الآخرين ● التغيير في الدائنين الآخرين
			$B \quad \Delta BFRhex$
			$(A + B = C) \quad \Delta BFRG$
			- تغييرات الخزينة. <ul style="list-style-type: none"> ● التغيير في الإستخدامات ● التغيير في الموارد
			$D \quad TN$
			$C+D = \Delta FRng$

المصدر: زغيب مليكة، مرجع سابق، ص 125

يوضح لنا القسم الثاني من جدول التمويل التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية فهو يبين لنا التغيرات في عناصر الاستغلال والتغير في عناصر خارج الاستغلال والتغير في الخزينة الصافية، حيث يتمثل الهدف من إعداد جدول التمويل من أسفل الميزانية في التعرف على كيفية تخصيص التغير في رأس المال العامل الوظيفي، حيث أنه يمكن من مراقبة كيفية استغلال رأس المال العامل الوظيفي على مستوى حسابات أصول و خصوم الاستغلال

فهذا الجزء يبين لنا التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتأثير هذا التغير على الخزينة الصافية

الإجمالية

أ-التغير في عناصر الاستغلال: ينتج عن هذه التغيرات التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال والذي نعبر عنه بـ ΔBFR_{ex} ، والتغير في عناصر الاستغلال تعني لنا الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية والتي تنتج عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع والتي يتم حسابها عن طريق الفرق بين الاستخدامات والموارد وفق العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

ب-التغير في العناصر خارج الاستغلال: ينتج عن التغير في الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال والذي يعبر عنه بـ ΔBFR_{hex} ، فالتغير في العناصر خارج الاستغلال تتمثل في الاحتياجات المالية التي تنشأ عن الأنشطة غير الأساسية والأنشطة التي يكون لها طابع استثنائي، ويتم حساب هذا التغير من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

ج-التغير في عناصر الخزينة: يحسب هذا التغير من خلال الفرق بين التغير في موارد الخزينة والتغير في استخدامات الخزينة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\Delta TN = \Delta E_t - \Delta R_t$$

ومن خلال قيمة الأرصدة السابقة يتم حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة

التالية:

$$\Delta FR_{ng} = \Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta TN$$

المحور الثاني: التشخيص من خلال جدول التمويل

ترتكز عملية تشخيص جدول التمويل على التغيرات التي تمس رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية ويكون ذلك من خلال مقارنة الميزانيات المتتالية للمؤسسة، ويمكن تشخيص هذه المؤشرات كما يلي:

أولاً: تغيرات رأس المال العامل الإجمالي Δ FRng:

قد يكون التغير في رأس المال العامل الإجمالي موجبا أو سالبا

1- تغير رأس المال العامل الإجمالي الموجب: عندما يكون Δ FRng موجبا يكون FRng لميزانية السنة الحالية (N) قد عرف ارتفاعا بالمقارنة مع السنة السابقة (N-1)، وقد يكون ذلك راجع لزيادة موارد المؤسسة مقارنة باستخداماتها، ومن أبرز العناصر الأساسية التي تؤدي لزيادة الموارد هي الزيادة في قدرة التمويل الذاتي أو الزيادة في الأموال الخاصة أو الزيادة من الديون المتوسطة والطويلة، كما قد يكون سبب الزيادة هو التنازل عن الاستثمارات مثلا، وتعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة لأنه من خلال هذا المؤشر يمكن لها تغطية كل احتياجاتها.

2- تغير رأس المال العامل الإجمالي السالب: في هذه الحالة يكون FRng للسنة السابقة (N-1) أكبر من FRng للسنة (N)، وهذا الانخفاض قد يكون سببه هو انخفاض في الأموال الخاصة أو انخفاض في الديون المتوسطة وطويلة الأجل بسبب قيام المؤسسة بتسديد ديونها، أما الحالة الأخرى التي تؤدي لانخفاض رأس المال العامل الإجمالي فهي عملية شراء الثبنيات خصوصا الجديدة، وتعتبر هذه الحالة غير جيدة بالنسبة للمؤسسة لأنها تؤثر على الوضعية المالية لها حيث لا يكون بمقدورها مواجهة احتياجاتها المالية المستقبلية.

ثانياً: تغيرات احتياجات رأس المال العامل

قد يكون هذا التغير بدوره إما موجبا وإما سالبا

1- تغير احتياجات رأس المال العامل الموجب: عندما يكون Δ BFRng موجبا يدل ذلك على أن احتياجات الدورة لميزانية السنة (N) أكبر من احتياجات الدورة لميزانية السنة (N-1)، حيث قد يكون ذلك بسبب انخفاض في سرعة دوران الموردين أو الزيادة في سرعة دوران الزبائن وكلاهما يؤثر على زيادة وارتفاع الموارد الدورية للمؤسسة.

2-تغير احتياجات رأس المال العامل السالب: وهو ما يعني أن احتياجات الدورة لميزانية السنة (N) أقل من احتياجات الدورة للسنة (N-1)، وقد يكون ذلك بسبب قيام المؤسسة بتحصيل مستحققاتها من الغير بأسرع وقت من أجل تسديد التزاماتها في الوقت المحدد.

ثالثا: تغيرات الخزينة الصافية:

هناك حالتين للخزينة الصافية يتحكم فيهما التغير في FRng والتغير في BFRng

1_ تغير الخزينة الموجب: وهو ما يعني أن التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في احتياجات رأس المال العامل لذلك تكون ΔTN موجبة وهي حالة جيدة للمؤسسة، كما يكون ذلك بسبب الزيادة في القيم المتاحة أو النقص في قيمة التسبيقات البنكية.

2_ تغير الخزينة السالب: يبين أن $\Delta FRng$ أقل من $\Delta BFRng$ وهو ما يدل على انخفاض في الخزينة الصافية وقد يكون ذلك بسبب زيادة في قيمة التسبيقات البنكية أو انخفاض في قيمة المتاحات النقدية وهو المؤشر الذي يقيس لنا تطور سيولة المؤسسة من خلال العلاقة:

$$\Delta FRng = \Delta BFRng + \Delta TN$$

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان الدراسة الدقيقة لجدول التمويل يزود المشخص المالي بمعلومات ضرورية وهامة والتي لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى، فجدول التمويل يوضح للمشخص المالي النقاط التالية:

- نسبة الطاقة التمويلية الذاتية مقابل مجموع الموارد الدائمة.
 - مدى كفاية الطاقة التمويلية الذاتية من اجل توزيع الارباح للمساهمين والوفاء بالالتزامات.
 - الطرق التي تستخدمها المؤسسة لمواجهة التزاماتها ومدى تأثيرها على الانتاجية والمردودية.
 - الحكم على السياسة التمويلية للمؤسسة والقيام بالمقارنة بين نسبة التمويل الذاتي والديون المالية.
- وبشكل عام فإن الهدف الاساسي لجدول التمويل هو تقييم نجاعة سياسة التمويل والاستثمار وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة وتتبع التغير في رأس المال العامل.

مثال توضيحي رقم (08): جدول التمويل

التمرين الأول: تمثل الملاحق التالية الملفات الضرورية من أجل إجراء دراسة تطور الذمة المالية والتوازن المالي خلال الدورة N لمؤسسة مختصة في صناعة شبكات الصيد محترفي المهنة:

الملحق الأول: الميزانية المحاسبية في N/12/31 و N-1 (قبل توزيع نتيجة السنة N)

دورة N-1	دورة N	الخصوم	دورة N-1	دورة N			الأصول
			ق م ص	ق م ص	إهت و مؤ	ق م إجمالية	
751.680	889.948	حسابات رأس	610.560	770.753	304.848	1.075.601	القيم الثابتة
480.000	506.000	رأس المال المدفوع	31.360	26.880	36.480	63.360	قيم ثابتة غ
120.000	120.000	احتياطات	5.760	5.120	19.840	24.960	برامج معلوماتية
-	33.277	نتيجة الدورة	25.600	21.760	16.640	38.400	شهرة المحل
30.400	-	الترحيل من جديد	537.600	714.273	267.728	982.001	قيم ثابتة ملموسة
12.800	9.600	إعانات الاستثمار	-	120.561	-	120.561	الأراضي
8.000	20.000	مؤونة أع و خ	141.600	167.200	61.600	228.800	مباني
83.200	172.895	قروض بنكية	323.200	359.520	176.800	536.320	تركيبات تقنية
17.280	28.176	قروض أخرى	72.800	66.992	29.328	96.320	معدات نقل
212.720	265.989	الخصوم الجارية	41.600	29.600	640	30.240	قيم ثابتة مالية
128.320	149.104	المورد وملحقاته	27.200	22.080	640	22.720	سندات مساهمة
19.680	30.486	أجور و ضرائب	14.400	7.520	-	7.520	سندات أخرى
8.000	4.800	زيائن دائنون	353.840	385.184	15.936	401.120	الأصول الجارية
8.640	7.200	ديون أخرى	99.520	110.560	3.680	114.240	المخزونات
17.600	43.757	موردو القيم الثابتة	25.920	24.640	960	25.600	المواد الأولية
23.520	21.842	ضرائب على النتائج	73.600	85.920	2.720	88.640	منتجات تامة
-	3.840	ديون أخرى خ إ	212.000	229.264	12.256	241.520	حقوق على الغير
6.960	4.960	الاعتمادات الجارية	150.400	147.728	12.096	159.824	الزيائن
			14.400	6.400	-	6.400	أوراق القبض
			16.000	43.200	-	43.200	موردون مدينون
			9.600	4.640	160	4.800	حقوق التنازل عن
			21.600	27.296	-	27.296	حقوق أخرى خ إ
			42.320	45.360	-	45.360	الحسابات المالية
			33.360	37.632	-	37.632	البنك
			8.960	7.728	-	7.728	الصندوق
964.400	1.155.937	المجموع	964.400	1.155.937	320.784	1.476.72	المجموع

الملحق الثاني: جدول الاستثمارات للدورة N

القيمة الإجمالية عند إقفال الدورة	التنازل	الحيازة	القيمة الإجمالية عند افتتاح الدورة	الوضعية و التغيرات البيان
63.360		7.680	55.680	القيم الثابتة غ الملموسة
982.001	60.480	304.081	738.400	القيم الثابتة الملموسة
30.240	18.400	5.120	43.520	القيم الثابتة المالية

الملحق الثالث: جدول الإهلاكات للدورة N

الاهتلاك المتراكم عند إقفال الدورة	انخفاض مخصصات إهلاك الدورة	ارتفاع مخصصات إهلاك الدورة	الاهتلاك المتراكم عند افتتاح الدورة	الوضعية و التغيرات البيان
36.480		12.160	24.320	القيم الثابتة غ الملموسة
267.728	22.152	89.080	200.800	القيم الثابتة الملموسة

الملحق الرابع: جدول المؤونات ونواقص القيمة للدورة N

المؤونات عند إقفال الدورة	انخفاض مؤونات الدورة	ارتفاع مؤونات الدورة	المؤونات عند افتتاح الدورة	الوضعية و التغيرات البيان
640	1.280	-	1.920	القيم الثابتة المالية
3.680	3.040	3.680	3.040	المخزونات
12.256	7.248	12.304	7.200	الحقوق
20.000	5.120	17.120	8.000	مؤونة الأعباء و الخسائر

نواقص القيمة للمخزونات عند افتتاح الدورة تقسم مناصفة بين المواد و المنتجات، وبالنسبة للحقوق 7.000 للزبائن و 2.00 لحقوق التنازل عن الإستثمار.

الملحق الخامس: معلومات مكملة:

- المبلغ الإجمالي للديون المالية المسددة للدورة N هو: 60.625 دج.
- رقم الأعمال السنوي للدورة N-1 : 276.500 دج، وللدورة N : 280.000 دج.
- سعر التنازل عن القيم الثابتة الملموسة 34.008 دج، وعن القيم الثابتة المالية 6.720 دج.

المطلوب:

- حساب القدرة على التمويل الذاتي للدورة N.
- حساب الديون المالية المتحصل عليها خلال الدورة N.
- إعداد جدول التمويل للدورة N.

حل المثال التوضيحي رقم (08)

1- حساب القدرة على التمويل الذاتي C.A.F :

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية (R.N)

+ مخصصات الإهلاك + المؤونات وحسائر القيمة (D.A.P)

- الإسترجاع في حسائر القيمة والمؤونات (R.A.P)

+ ق م ص للتثبيتات المتنازل عنها (V.N.C)

- سعر التنازل للتثبيتات المتنازل عنها (P.C)

- القسط المحول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة (Sub)

$$R.N = 33.277$$

$$D.A.P = 12.160 + 89.080 + 3.680 + 12.304 + 17.120 = 134.344$$

$$R.A.P = 3.040 + 7.248 + 5.120 = 15.408$$

$$V.N.C = (60.480 - 22.152) + (18.400 - 1.280) = 55.448$$

$$P.C = 34.008 + 6.720 = 40.728$$

$$Sub = 12.800 - 9.600 = 3.200$$

$$C.A.F = 163.733 D.A$$



2- حساب الأرباح الموزعة خلال الدورة (N) :

الأرباح الموزعة (N) = النتيجة الصافية (N-1) + الترحيل من جديد (N-2) - الإحتياطات الجديدة (N) - الترحيل من جديد (N)

$$30.400 = 0 - 0 - 30.400 + 0 = \text{د.ج}$$

3- حساب الديون الجديدة خلال الدورة (N) :

الديون خلال الدورة (N) = الديون خلال الدورة (N-1) + الديون الجديدة - تسديدات الديون

$$161.216 = 60.625 + (17.280 + 83.200) - (28.176 + 172.895) = \text{د.ج}$$

4- حساب الرفع في رأس المال :

رفع رأس المال = رأس المال المدفوع (N) - رأس المال المدفوع (N-1)

$$506.000 - 480.000 = 26.000 \text{ د.ج}$$

5- جدول التمويل من الأعلى

المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
163.733	القدرة على التمويل الذاتي	30.400	توزيع الأرباح
-	التنازل أو الإنخفاض في التثبيتات	7.680	حيازة التثبيتات :
34.008	- غ الملموسة	304.081	- غ الملموسة
6.720	- الملموسة	5.120	- المالية
161.216	- المالية	60.625	تسديد القروض
26.000	الحصول على قروض جديدة	-	إنخفاض رأس المال
391.677	الرفع من رأس المال	407.906	مجموع الإستخدامات
-16.229	مجموع الموارد		
	التغير في رأس المال العامل Δ F.R.F (إستخدام صافي)		

6- حساب القيم الإجمالية لعناصر الإستخدامات والموارد الجارية :

يتم حساب التغير في كل من إستخدامات الإستغلال وإستخدامات خارج الإستغلال وإستخدامات الخزينة من جهة وكذا

كل من موارد الإستغلال وموارد خارج الإستغلال وموارد الخزينة.

من خلال الفرق (Δ) بين قيمة كل حساب للدورة (N) والدورة (N-1) بالقيمة الإجمالية

كما أن الإستخدام هو كل زيادة في الأصول و/أو إنخفاض في الخصوم، أما المورد فهو كل إنخفاض في الأصول و/أو زيادة في الخصوم.

حساب القيم المحاسبية الإجمالية لحسابات الدورة (N-1) :

- القيمة المحاسبية الإجمالية للمواد الأولية = 25.920 + 1.520 = 27.440 د.ج
- القيمة المحاسبية الإجمالية للمنتجات التامة = 73.600 + 1.520 = 75.120 د.ج
- القيمة المحاسبية الإجمالية للزبائن = 150.400 + 7.000 = 157.400 د.ج
- القيمة المحاسبية الإجمالية لحقوق التنازل عن الإستثمار = 9.600 + 200 = 9.800 د.ج

✓ باقي حسابات الدورة (N-1) التي لم يرد معلومات بخصوصها تعتبر قيمتها الإجمالية مساوية لقيمتها الصافية.

7- جدول التمويل من الأسفل

البيان	إستخدام (1)	مورد (2)	الرصيد (2-1)
<p>△ إستخدامات الإستغلال</p> <p>✓ △ المواد الأولية</p> <p>✓ △ المنتجات التامة</p> <p>✓ △ الزيائن</p> <p>✓ △ أوراق القبض</p> <p>✓ △ موردون مدينون</p> <p>△ موارد الإستغلال</p> <p>✓ △ المورد وملحقاته</p> <p>✓ △ أجور وضرائب واجبة الدفع</p> <p>✓ △ زيائن دائنون</p> <p>✓ △ ديون أخرى للإستغلال</p>	<p>13.520</p> <p>2.424</p> <p>27.200</p> <p>3.200</p> <p>1.440</p>	<p>1.840</p> <p>8.000</p> <p>20.784</p> <p>10.806</p>	<p>6.354</p>
△ الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال	47.784	41.430	6.354
<p>△ إستخدامات خارج الإستغلال</p> <p>✓ △ حقوق التنازل عن الإستثمار</p> <p>✓ △ حقوق أخرى خارج الإستغلال</p> <p>△ موارد خارج الإستغلال</p> <p>✓ △ موردو القيم الثابتة</p> <p>✓ △ ضرائب على النتائج</p> <p>✓ △ ديون أخرى خارج الإستغلال</p>	<p>5.696</p> <p>1.678</p>	<p>5.000</p> <p>26.157</p> <p>3.840</p>	<p>-27.623</p>
△ الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال	7.374	34.997	-27.623
<p>△ إستخدامات الخزينة</p> <p>✓ البنك</p> <p>✓ الصندوق</p> <p>△ موارد الخزينة</p> <p>✓ الإعتمادات الجارية للبنك</p>	<p>4.272</p> <p>2.000</p>	<p>1.232</p>	<p>5.040</p>
△ الخزينة الصافية	6.272	1.232	5.040
△ التغير في رأس المال العامل F.R.F			-16.229

الفصل السادس: جدول حسابات النتائج

المحور الأول: مفهوم جدول حسابات النتائج

المحور الثاني: تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير

SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المهارات المستهدفة

- الفهم الجيد للتعبئة التي تشكلت بها النتيجة الصافية.
- كيفية تشخيص حالة الخزينة والتوازن المالي وتقييم الاداء المالي للمؤسسة.

المحور الأول: مفهوم جدول حساب النتائج

أولاً: تعريف جدول حساب النتائج:

حساب النتائج هو عبارة عن قائمة مالية تبين ملخص للأعباء والإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية، فجدول حسابات النتائج ما هو إلا عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات والفارق بينهما يعطينا نتيجة الدورة، وهو يسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير بحيث يتماشى مع الأساليب المستخدمة في المحاسبة

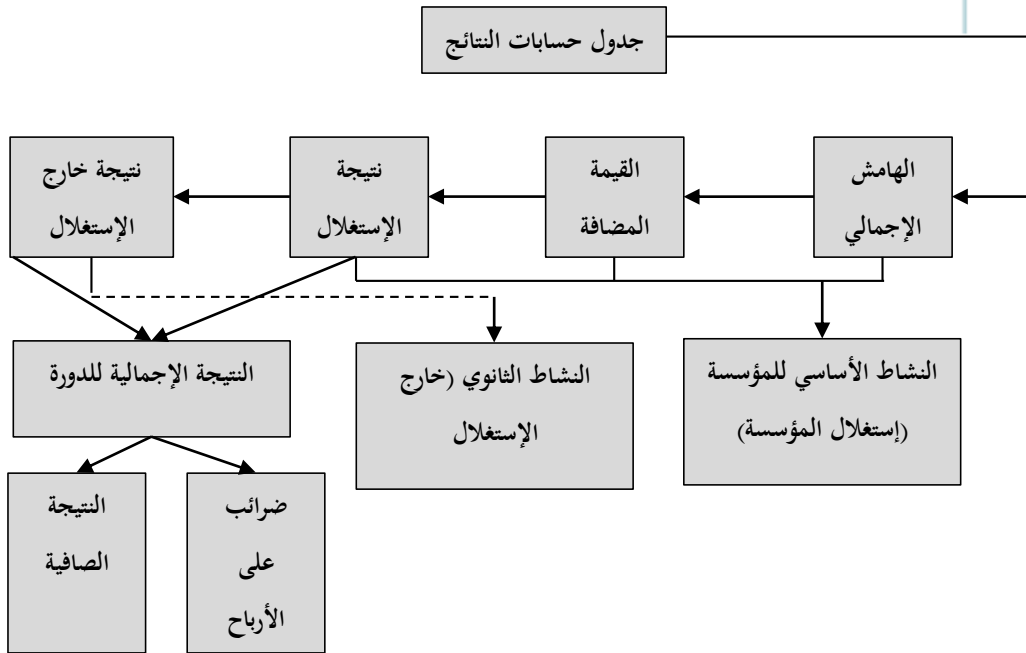
إن النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات يعتمد على نوعين من حساب النتائج وهما:

حساب النتائج حسب الطبيعة

حساب النتائج حسب الوظيفة

ويبين هذا الجدول لنا مختلف مستويات النتائج عبر ما يعرف بالتحليل الاقتصادي للنتيجة، وهو ما يوضحه

الشكل الموالي:
شكل رقم (09): التحليل الاقتصادي للنتيجة



المصدر: رابح حمودي، المنهل في التسيير المحاسبي والمالي، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 10

ثانيا: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

1- شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: يقدم لنا جدول حساب النتائج تحليلا للأعباء حسب الطبيعة فهو يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية، حيث يضم الحسابات الخاصة بالإيرادات والأعباء التي يتم تصنيفها وعرضها حسب طبيعتها، ويبين لنا الشكل الموالي نموذج حساب النتائج حسب الطبيعة.

جدول رقم (03): جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة السابقة N-1	الدورة
70	رقم الأعمال		X			
72	التغير في المخزون		X			
73	الإنتاج المثبت		X			
74	إعانات الاستغلال		X			
	إنتاج السنة المالية -1-		XX			
60	المشتريات المستهلكة	X				
61 و 62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	X				
	استهلاك السنة المالية -2-	XX				
	القيمة المضافة للاستغلال (3 = 2 - 1)		XX			
63	أعباء المستخدمين	X				
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	X				
	الفائض الإجمالي عن الاستغلال -4-		XX			
75	الإيرادات العملياتية الأخرى	X				
65	الأعباء العملياتية الأخرى	X				
68	المخصصات للاهلاكات والمؤونات	X				
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		X			
	النتيجة العملياتية -5-		XX			
76	الإيرادات المالية	X				
66	الأعباء المالية	X				
	النتيجة المالية -6-		XX			
	النتيجة العادية قبل الضريبة (7 = 6 + 5)		XX			
698-695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	X				
693-692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	X				
	مجموع إيرادات الأنشطة العادية		X			
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		X			
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية -8-		XX			
77	العناصر غير العادية - الإيرادات	X				
67	العناصر غير العادية - الأعباء	X				
	النتيجة غير العادية -9-		XX			
	النتيجة الصافية للسنة المالية -10- ¹		XX			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ،

الموافق لـ 25 مارس 2009.

2- تحليل عناصر حسابات النتائج حسب الطبيعة:

أ- الإيرادات:

✓ **رقم الأعمال:** عبارة عن الإيراد المتأتي من الأنشطة الأساسية للمؤسسة، حيث يتشكل نتيجة للعلاقة التبادلية مع العملاء في السوق وهو من المصادر الأساسية للإيرادات لذلك فهو يقيس حجم النشاط في الدورة ووزنها في السوق، وتختلف مكونات رقم الأعمال باختلاف النشاط لذلك يتفرع إلى: رقم الأعمال التجاري ورقم الأعمال الإنتاجي ورقم الأعمال الخدمي.

أما إذا كانت المؤسسة تمارس نشاطا متنوعا فيتم حساب رقم الأعمال عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{رقم الأعمال} = \text{المبيعات} + \text{إنتاج مباع} + \text{خدمات}$$

✓ **التغير في المخزون:** يتم تسجيل في هذا الحساب كل التغيرات في الإنتاج المخزون والتغيرات في مخزون السلع ويتناولها الحساب 72 بحيث يمثل فرق إنتاج المخزون الإجمالي ويمكن أن يكون الرصيد لدينا أو دائئا وذلك حسب حركة المخزون من الإنتاج.

✓ **الإنتاج المثبت:** يعبر الإنتاج المثبت عن قيمة تكاليف الإنتاج المتعلقة بالقيم الثابتة، ويتناولها الحساب 73، بحيث يتم جعل هذا الحساب دائئا بقيمة تكاليف الإنتاج الخاصة بالقيم الثابتة المادية أو المعنوية المنتجة من قبل المؤسسة ويتم تسجيلها ضمن الأصول غير المتداولة، ويمكن جعل هذا الحساب دائئا بقيمة المصاريف الملحقه كالنقل والتركيب... الخ.

✓ **إعانات الاستغلال:** يبين لنا مبلغ إعانات الاستغلال المحصلة من طرف الغير، ويجعل هذا الحساب دائئا بقيمة الإعانات المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو حساب الخزينة لدينا ويتناولها الحساب رقم 74.

✓ **الإيرادات العملياتية الأخرى:** تتمثل هذه الإيرادات في مختلف الإيرادات الناتجة والناجمة عن الأنشطة العادية للمؤسسة ويتناولها الحساب رقم 75 بحيث يتم جعل هذا الحساب دائئا بالمبالغ المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة، ويضم هذا الحساب كل من الحسابات التالية:

ح751، ح753، ح754، ح756، ح752، ح757، ح758

✓ **الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات:** وهي الإيرادات المتأتية من استعادة خسائر القيمة والمؤونات المثبتة مسبقا، ويتناولها الحساب 78 ويجعل دائئا.

✓ العناصر غير العادية-الإيرادات: وهي الإيرادات المتحصل عنها نتيجة نشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة ويتناولها الحساب 77.

✓ الإيرادات المالية: وهي الإيرادات المتأتية من الفوائد المحصلة نتيجة حقوق أو قروض ممنوحة ويتناولها الحساب 76 ويجعل دائئا ويضم الحسابات التالية:

ح761، ح762، ح767، ح766، ح765، ح768.

ب- الأعباء: يتم تصنيف الأعباء حسب طبيعتها وتكون أرصدة حسابات الأعباء عادة مدينة لأنها تعكس لنا انخفاض الأصول أو ظهور للخصوم.

✓ المشتريات المستهلكة: وتتمثل في مشتريات البضائع المباعة والمواد الأولية المستهلكة والتموينات الأخرى المستهلكة ويتناولها الحساب 60.

✓ الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى: يسجل في هذا الحساب مصاريف الايجار والإصلاحات ومصاريف التأمين والأبحاث والدراسات بحيث تعتبر كلها مصاريف متعلقة بالخدمات الخارجية وتسجل في الجانب المدين ويتناولها الحساب 61.

أما الاستهلاكات الأخرى فتضم ضمن حساب المصاريف الخاصة بالمستخدمين خارج المؤسسة ومصاريف وسيطة ومصاريف الإشهار ومصاريف التنقلات والاستقبال ومصاريف خدمات البنوك والبريد بحيث يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة هذه المصاريف ويتناولها الحساب 62.

✓ أعباء المستخدمين: يتمثل هذا الحساب في المصاريف المتعلقة بالأجور وتضم الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور والمكافآت حسب طبيعتها تسجل في الحساب 638 "أعباء أخرى للمستخدمين" ويجعل مدينا.

✓ الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة: يتكون هذا الحساب من الضرائب والرسوم المماثلة المدفوعة للدولة أو الجماعات المحلية إضافة إلى المدفوعات التي لها طبيعة اقتصادية واجتماعية، ويتناولها الحساب 64.

✓ الأعباء العمليانية الأخرى: يضم هذا الحساب المصاريف الخاصة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي والمراكات التجارية ويضم الحسابات التالية: ح651، ح653، ح654، ح656، ح652

✓ المخصصات للاهتلاكات والمؤونات: يتم جعل هذا الحساب مدينا مقابل جعل حسابات الاهتلاك أو المؤونات أو تدني القيمة المعنية دائئا ويتناولها الحساب 68.

- ✓ الأعباء المالية: يتمثل هذا الحساب في أعباء الفوائد ونقص القيمة المتعلق بحقوق سندات المساهمة والحسابات التالية: ح667، ح666، ح665، ح668.
- ✓ الضرائب على النتائج وما يماثلها: يسجل في هذا الحساب الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة ويجعل هذا الحساب مدينا لها، ويتناولها الحساب 69.
- ✓ العناصر غير العادية-الأعباء: وهي المصاريف الخاصة بالأنشطة غير العادية أي الأعباء الاستثنائية كالكوارث الطبيعية أو حالات نزع الملكية، ويتناولها الحساب 67.

ثالثا: جدول حساب النتائج حسب الوظيفة:

يضم الحسابات الخاصة بالأعباء والتي تعرض أو تصنف حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة، ويكون ذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، وهناك عدة طرق وأشكال يتم الاعتماد عليها في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة أبرزها:

1. تصنيف الأعباء من الزاوية الاقتصادية أو النشاط الاقتصادي وفي هذا الجانب تكون الوظيفة هنا وظيفة اقتصادية بحيث نجد وظيفة الشراء ووظيفة الإنتاج ووظيفة التوزيع والوظيفة الإدارية والمالية.
2. التجميع على حسب وسائل الاستغلال مثل: المخزن، المصنع، المكتب... الخ.
3. التصنيف حسب المنتج أو نوعية الخدمات مثل المنتج A والمنتج B... الخ.
4. التصنيف على حسب مركز المسؤولية أو مركز التكلفة مثل المديرية العامة أو الإدارة والمالية والمديرية التجارية... الخ.
5. التجميع حسب المناطق الجغرافية ويعتمد في هذه الطريقة على التصنيف حسب المناطق مثل المنطقة A والمنطقة B... الخ.

ويبين لنا الشكل الموالي نموذج حساب النتائج حسب الوظيفة

جدول رقم (04): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات	X	X		
هامش الربح الإجمالي		XX		
إيرادات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية	X X X	X		
النتيجة العملياتية		XX		
الأعباء حسب طبيعتها: مصاريف المستخدمين مخصصات الإهلاكات أعباء حسب طبيعتها أخرى الإيرادات المالية الأعباء المالية	X X X X	X		
النتيجة العادية قبل الضريبة		XX		
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	X X			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		XX		
الأعباء غير العادية الإيرادات غير العادية	X X			
النتيجة الصافية للسنة المالية		XX		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009.

المحور الثاني: تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير

أولاً: هامش الربح الإجمالي:

يمثل هامش الربح الإجمالي الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة شراء البضائع}$$

تتعدد استخدامات هامش الربح الإجمالي فهو يقيس قدرة المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد والعملاء) فكلما اتسع هامش الربح الإجمالي كلما دل ذلك عن قدرة المؤسسة التفاوضية سواء مع المورد بتخفيضه أسعار الشراء أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع، ويستخدم أيضا في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة.

ثانيا: القيمة المضافة للاستغلال: VA_{ex}

تعبّر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، وتعرف أيضا بالفرق بين المدخلات المالية المباشرة (إنتاج السنة المالية) والمخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية)

وتحسب VA_{ex} بالعلاقة التالية:

$$VA = P_v - C_o$$

أي: القيمة المضافة للإستغلال = (حساب 70 + 72 + 73 + 74) - (ح 60 + ح 61 + ح 62)

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماتها:

$$C = (VA_i - VA_o) / VA_o$$

1- قياس نمو المؤسسة وذلك بالاعتماد على العلاقة التالية:

VA_i : القيمة المضافة للإستغلال في السنة i

VA_o : القيمة المضافة للإستغلال في السنة O

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

C = معدل النمو

2- قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة: حيث تعبّر VA عن الوزن الاقتصادي للمؤسسة وكذا النشاط والقطاع الذي تنشط فيه وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام أو الإنتاج الوطني الخام فالناتج المحلي الخام هو المجموع القيم المضافة للمؤسسات المحلية العاملة في التراب الوطني سواء كانت مؤسسات وطنية أو أجنبية، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$q \text{ م للمؤسسة: } \left. \begin{array}{l} VAI \\ \sum_{i=1}^n PIB \end{array} \right\} \leftarrow \text{الناتج المحلي الخام}$$

عدد المؤسسات المحلية

ومنه يُمكن قياس الوزن الاقتصادي من معرفة مدى مساهمة VA_{ex} في تشكيل الناتج الخام بالاعتماد على

العلاقة التالية:

$$Pi = VA_i / PIB$$

الوزن الاقتصادي للمؤسسة ←

↓ القيمة المضافة للمؤسسة

→ الناتج المحلي

ثالثا: الفائض الإجمالي للاستغلال: EB_{ex}

يمثل EB_{ex} الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$EB_{ex} = VA_{ex} - (Charges\ de\ personnel + Impôts,\ Taxes\ et\ Versements\ assimilés)$$

فائض الاستغلال الإجمالي = القيمة المضافة للاستغلال - حساب 63 - حساب 64

ويعبر عن القيمة المضافة للاستغلال مطروحا منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، ومن أبرز استخدامات الفائض الإجمالي للاستغلال أنه:

- يقيس الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة.
- يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض.
- يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما يتم الاعتماد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه.

رابعا: النتيجة العملياتية: R_0 (الوظيفية) (الاستغلال)

وهي رصيد دورة الاستغلال أي هي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$R_0 = \text{الفائض الإجمالي للإستغلال} + \text{الحساب 75} - \text{ح 65} - \text{ح 68} + \text{الحساب 78}$$

تعبّر النتيجة العملياتية عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة، ومن جهة أخرى تعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة، إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح.

خامسا: النتيجة المالية:

وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها فهي تمثل الفرق بين الإيرادات المالية والأعباء المالية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{ح 76} - \text{ح 66}$$

سادسا: النتيجة العادية قبل الضريبة:

وهي عبارة عن مجموع كل من النتيجة العملية والنتيجة المالية

$$R_{OGi} = R_o + R_f$$

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملية + والنتيجة المالية

سابعا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

وتمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة بحق النتائج العادية

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - حساب (695 أو 698) - حساب (692 أو 693)

ثامنا: النتيجة غير العادية:

وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات غير العادية والأعباء غير العادية

النتيجة غير العادية = حساب 77 - حساب 67

تاسعا: نتيجة السنة المالية الصافية: وهي عبارة عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية

نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + - النتيجة غير العادية

الفصل السابع: جدول تدفقات الخزينة

المحور الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

المحور الثاني: طرق عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة

المهارات المستهدفة

- التعرف على كيفية تغير الخزينة من دورة لأخرى من خلال الوظائف الأساسية للمؤسسة.
- التعرف على طرق عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة وكيفية استخدامها في عملية التشخيص.

تمهيد: يعتبر جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية التي تعطي صورة واضحة للمسير المالي من اجل اعطاء تقييم لمدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكيفية استخدامها.

المحور الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

أولاً: تعريف جدول تدفقات الخزينة:

هناك عدة تعاريف لجدول تدفقات الخزينة، وأبرزها:¹

جدول تدفقات الخزينة هو ذلك الجدول الذي يتم عرضه من اجل تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادها اثناء الدورة المحاسبية ويعرف أيضا بأنه وسيلة من الوسائل الدقيقة المستعملة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها بالاعتماد على عنصر الخزينة الذي يعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة ويعرف أيضا بأنه الجدول الذي يبرز الحركة التي تبين ادخال واخراج السيولة إذ يسمح بإظهار أسباب تغيير الخزينة ومكونات هذا التغيير بأسلوب مفصل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانياً: أهداف جدول تدفقات الخزينة:

هناك العديد من الاهداف التي يحققها جدول تدفقات الخزينة وعلى راسها توضيح الاسباب الرئيسية الى أدت الى التغيير في الخزينة خلال دورة محاسبية، ويمكن ابراز أهم هذه الاهداف من خلال النقاط التالية:

- إبراز مصدر التدفقات النقدية الداخلة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال دورة معينة
- إظهار كيفية استخدام التدفقات النقدية الخارجة
- إظهار التغيير الذي حصل في الخزينة خلال دورة محاسبية
- إظهار مدى مساهمة كل وظيفة في تغيير الخزينة
- توضيح طريقة تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات سواء كانت مادية او معنوية او مالية

¹ شعيب شونف، مرجع سابق، ص 165.

الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 171.

خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 160.

- إبراز تطور التمويل الخارجي وايضا مدى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها عن طريق تدفق الخزينة للاستغلال.

ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي للمصادر الاساسية لسيولة الخزينة من خلال الفصل الرابع أبرزها ما يلي:¹

- التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة العملية أي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات، وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار أي عميات سحب اموال لاقتناء قيم ثابتة طويلة الأجل وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كل على حدى ويتم ترتيبها بشكل دائم من سنة مالية لأخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

ثالثا: أسس بناء وتشخيص جدول تدفقات الخزينة:

يتم بناء جدول تدفقات الخزينة وذلك حسب طبيعة الأنشطة الخاصة بالمؤسسة بحيث توجد هناك ثلاثة أقسام رئيسة من التدفقات وهي: المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1_ وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية: تنتج هذه العمليات عن نشاط الاستغلال وخارج الاستغلال بحيث يوفر تدفق الخزينة المرتبط بالنشاط اشارة هامة حول طاقة المؤسسة لمواجهة تسديدات ديونها ودفع أقساط الأرباح للمساهمين وأيضا المباشرة في استثمارات جديدة وذلك بدون الاعتماد على التمويل الخارجي وتضم وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية العناصر التالية:

- التحصيل المقبوض من الزبائن.
- التحصيلات الاخرى والتي تضم حساب 74.
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.
- المبالغ المدفوعة لمتعاملين اخرين.
- فوائد ومصاريف مالية أخرى.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009

أما تدفقات خارج الاستغلال فهي العمليات التي لا تخص النشاط العادي للمؤسسة كالنواتج والتكاليف الاستثنائية والنواتج المالية المحصلة... الخ.

2_ وظيفة الاستثمار من خلال العمليات الاستثمارية: وهي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول أو التخلص من الموجودات طويلة الاجل اضافة الى الاستثمارات الأخرى، وتشمل عمليات تسديد اموال من اجل اقتناء استثمار وتحصيل للاموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل وتتضمن هذه التدفقات المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن:

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

(+) الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

(-) تسديدات الحيازة للقيم الثابتة المادية والمعنوية وتمثل التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية اضافة للقيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

(-) تسديدات حيازة قيم ثابتة مالية وتمثل التغير في القيم الثابتة المالية بالإضافة الى القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

3_ وظيفة التمويل المرتبطة بعمليات التمويل: وتشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافئات راس المال المدفوعة وحركة التسيقات ذات الطبيعة المالية.

بحيث تعمل هذه التدفقات على تسطير مختلف مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومختلف المدفوعات المتعلقة بذلك كتوزيع الارباح وتسديد القروض... الخ، وتتكون عمليات التمويل من:

- المقبوضات الصافية لراس المال وهو يعكس التحصيل الناتج من اصدار الأسهم.
- المدفوعات الصافية للقروض وتمثل في التغير في حساب 16 القروض والديون المماثلة.
- الارباح الموزعة وتمثل في الحصص والتوزيعات التي يتم القيام بها وتمثل في الحساب 12 "نتيجة السنة المالية" غير المسجلة في الاحتياطات.

من خلال ما سبق نلاحظ أن جدول تدفقات الخزينة يسعى لاطهار طريقة تغير الخزينة من دورة لأخرى وذلك من خلال الوظائف الأساسية التي ذكرناها سابقا، فهو يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية، حيث يبين تطور التمويل الخارجي وأيضا قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بواسطة تدفق الخزينة للاستغلال.

المحور الثاني: طرق عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة

أولا: المراحل الأساسية لإعداد جدول تدفقات الخزينة:

يتم اعداد جدول تدفقات الخزينة بالإعتماد على المراحل التالية:

- ✓ تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية لأول فترة وآخرها.
- ✓ تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بواسطة تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي.
- ✓ تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بواسطة تحليل بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وهذه المراحل يتم الاعتماد عليها من خلال المصادر التالية:

- ❖ ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين من أجل تحديد مقدار التغير في الاستخدامات والموارد وحقوق الملكية لأول مدة وآخرها.
- ❖ جدول حسابات النتائج للسنة الجارية من أجل تحديد مقادير صافي الربح وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.
- ❖ معلومات تفصيلية إضافية أخرى من أجل تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

ثانيا: طرق اعداد جدول تدفقات الخزينة

1_ الطريقة المباشرة: في هذه الطريقة يتم تجاهل صافي الربح ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بواسطة تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة كعوائد الاستثمار والفوائد الدائنة ويكون جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة التي يوصي بها النظام الحاسبي المالي scf كما يلي:

جدول رقم (04): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة منإلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)

			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009.

2_ الطريقة غير المباشر: يتم فيها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بواسطة اجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي ويكون جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشر كما يلي:

جدول رقم (05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

SAHLA MAHLA
الفترة من إلى.....
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</u> صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة من النشاط (أ)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</u> مسابقات عن اقتناء القيم الثابتة

			تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</u> الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ،

SAHLA MAHLA
الموافق لـ 25 مارس 2009.
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



فهرس المحتويات

1	مقدمة
19-2	الفصل الأول: مدخل للتشخيص المالي
3	المحور الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة
3	أولاً: مفهوم المؤسسة
4	ثانياً: الوظيفة المالية
9	المحور الثاني: التشخيص المالي
9	أولاً: مفهوم التشخيص المالي
11	ثانياً: أهمية التشخيص المالي
11	ثالثاً: أهداف التشخيص المالي
12	رابعاً: خطوات التشخيص المالي
15	خامساً: طرق التشخيص المالي
17	سادساً: أدوات التشخيص المالي
17	سابعاً: مقومات التشخيص المالي
18	ثامناً: نتائج التشخيص المالي مصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
40-20	الفصل الثاني: التشخيص المالي وفق المنظور الوظيفي
21	المحور الأول: مفهوم الميزانية
22	أولاً: تعريف الميزانية
22	ثانياً: نموذج الميزانية
25	المحور الثاني: الميزانية الوظيفية
26	أولاً: المفهوم الوظيفي
28	ثانياً: الميزانية الوظيفية
34	مثال توضيحي رقم (01): الميزانية المالية
34	حل المثال التوضيحي رقم (01)
34	مثال توضيحي رقم (02): الميزانية المالية والميزانية الوظيفية
35	حل المثال التوضيحي رقم (02)
37	مثال توضيحي رقم (03): الميزانية الوظيفية
38	حل المثال التوضيحي رقم (03)

55-41	الفصل الثالث: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
42	المحور الأول: أدوات التشخيص الوظيفي
43	أولاً: رأس المال العامل الإجمالي
45	ثانياً: الاحتياج في رأس المال العامل
46	ثالثاً: الخزينة الصافية
48	المحور الثاني: تشخيص التوازن المالي
48	أولاً: شروط التوازن المالي
48	ثانياً: كيفية علاج الاختلال في التوازن المالي
49	ثالثاً: كيفية علاج الاختلال في التوازن المالي
51	مثال توضيحي رقم (04): التشخيص باستخدام مؤشرات التوازن المالي
51	حل المثال التوضيحي رقم (04)
52	مثال توضيحي رقم (05): التشخيص باستخدام مؤشرات التوازن المالي
53	حل المثال التوضيحي رقم (05)
72-56	الفصل الرابع: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية
57	المحور الأول: مفهوم النسب المالية
57	أولاً: تعريف النسب المالية
57	ثانياً: أهمية النسب المالية
58	المحور الثاني: أنواع النسب المالية
58	أولاً: نسب الهيكل المالي
60	ثانياً: نسب السيولة
61	ثالثاً: نسب النشاط
63	رابعاً: نسب الربحية
65	خامساً: شروط استخدام النسب المالية
66	مثال توضيحي رقم (06): التشخيص باستخدام النسب المالية
67	حل المثال التوضيحي رقم (06)
71	مثال توضيحي رقم (07): التشخيص باستخدام النسب المالية
72	حل المثال التوضيحي رقم (07)
87-73	الفصل الخامس: جدول التمويل (الموارد والاستخدامات)
74	المحور الأول: مفهوم جدول التمويل

74	أولاً: تعريف جدول التمويل
74	ثانياً: أهداف جدول التمويل
75	ثالثاً: إعداد وتكوين جدول التمويل
81	المحور الثاني: التشخيص المالي من خلال جدول التمويل
81	أولاً: تغيرات رأس المال العامل
81	ثانياً: تغيرات احتياج رأس المال العامل
82	ثالثاً: تغيرات الخزينة الصافية
83	مثال توضيحي رقم (08): جدول التمويل
85	حل المثال التوضيحي رقم (08)
97-88	الفصل السادس: جدول حسابات النتائج
89	المحور الأول: مفهوم جدول حسابات النتائج
89	أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج
90	ثانياً: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة
93	ثالثاً: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة
94	المحور الثاني: تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير
94	أولاً: هامش الربح الإجمالي
95	ثانياً: القيمة المضافة للاستغلال
96	ثالثاً: الفائض الإجمالي للاستغلال
96	رابعاً: النتيجة العملياتية
96	خامساً: النتيجة المالية
97	سادساً: النتيجة العادية قبل الضريبة
97	سابعاً: النتيجة الصافية للأنشطة العادية
97	ثامناً: النتيجة غير العادية
97	تاسعاً: نتيجة السنة المالية الصافية
105-98	الفصل السابع: جدول تدفقات الخزينة
99	المحور الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة
99	أولاً: تعريف جدول تدفقات الخزينة
99	ثانياً: أهداف جدول تدفقات الخزينة
100	ثالثاً: أسس بناء جدول تدفقات الخزينة

102	المحور الثاني: طرق عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة
102	أولاً: المراحل الأساسية لإعداد جدول تدفقات الخزينة
102	ثانياً: طرق عرض جدول تدفقات الخزينة
109-106	فهرس المحتويات
110	فهرس الجداول
110	فهرس الأشكال
111	قائمة المراجع

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
76	القسم الأول من جدول التمويل "التمويل متوسط وطويل الأجل"	01
79	الجزء الثاني من جدول التمويل	02
90	جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	03
94	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	04
103	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	05
104	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	06

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
7	القرارات المؤثرة في قيمة المنشأة	01
13	خطوات التشخيص المالي	02
23	الميزانية المالية حسب SCF	03
30	الميزانية الوظيفية	04
44	التوازن المالي الأدنى	05
44	رأس المال العامل الصافي الإجمالي	06
45	الإحتياج في رأس المال العامل	07
46	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	08
89	التحليل الاقتصادي للنتيجة	09

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية: دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
2. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
3. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
4. مسعود صديقي، المحاسبة المالية، دار الهدى، الجزائر.
5. عدنان تاية النعيمي، الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن.
6. رابح حمودي، المنهل في التسيير المحاسبي والمالي، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
7. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، دار المريح الأردن.
8. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر.
9. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر.
10. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة الجزائر.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

12. ELIE COHEN, **ANALYSE FINANCIERE**, EDITION ECONOMICA, PARIS, 2006
13. PARI PASCAL QUIRY, **FINANCE D'ENTREPRISE**, DIAGNOSTIC FINANCIER GUALINO EDITEUR PARIS, DALLOZ 2010.
14. P RAMAGE, **ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIER**, EDITION ORGANISATION, paris, 2001.
15. EMMANUELLE PLOT-VICARD **ANALYSE FINANCIERE**, MAGNARD VUIBERT PARIS, 2014.